جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان :

توجه النظام المصرفي الجزائري نحو الصيرفة الاسلامية ـ المتطلبات والتحديات ـ

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

اعداد الطلبة :

- بختة قاسم
- نادية طوايبية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ/.....(الدرجة العلمية جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

أ/محمد براهيم مادي (الدرجة العلمية جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا

أ/.....(الدرجة العلمية جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية : 2019 ـ 2020

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة
العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان :

توجه النظام المصرفي الجزائري نحو الصيرفة الاسلامية ـ المتطلبات والتحديات ـ

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

اعداد الطلبة :

- بختة قاسم
- نادية طوايبية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ/.....(الدرجة العلمية جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا
أ/ محمد براهيم مادي (الدرجة العلمية جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا
أ/.....(الدرجة العلمية جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية : 2019 ـ 2020

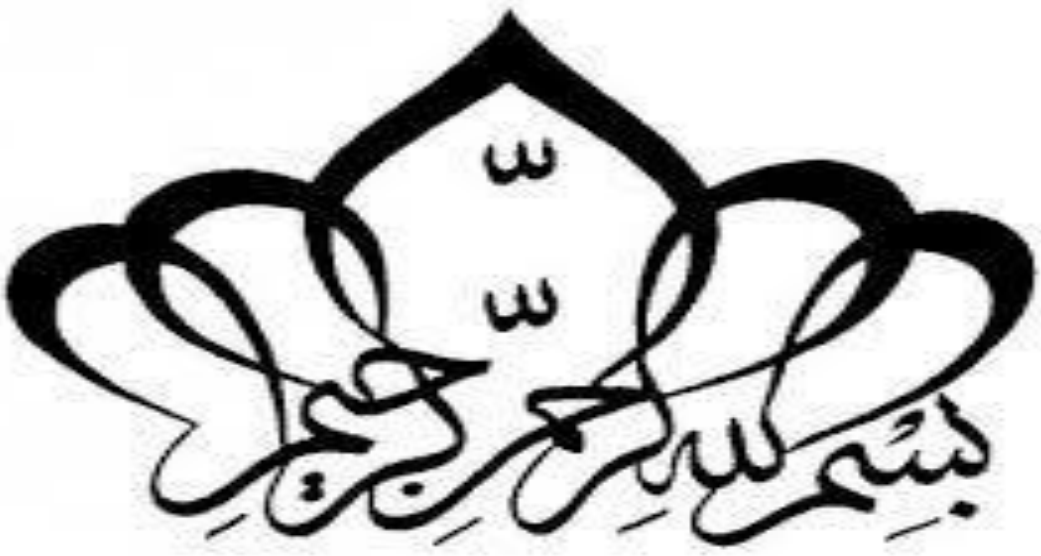
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى نور حياتي، إلى من منحتني كل شيء، والتي بذلت كل جهدها حتى أصل إلى ما وصلت إليه، إلى منبع الحنان أمي الغالية والحنونة حفظها الله سبحانه وتعالى وأطال عمرها.

كما يقول صلى الله عليه وسلم «الجنة تحت أقدام الأمهات"

إلى من علمني مكارم الأخلاق والمبادئ الفاضلة وحسن المعاملة ومهد لي سبل الحياة، إلى من بذل الغالي والنفيس لان أتم مشواري التعليمي، إلى من علمني الصبر والاجتهاد إلى أبي العزيز رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

إلى من احترمهم كثيرا وأحبهم إخوتي وأخواتي وكل احترامي وتقديري لعائلة طوايبية.

.

إلى زميلتي في البحث بختة وإلى جميع صديقاتي، إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل طالب علم وطالبة علم.

نادية

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى نور حياتي ومنبع أملي وسعادة قلبي إلى أمي الحبيبة حفظها الله، وإلى من شجعني بكل عزم وفخر إلى من منحني الثقة وأهدني يد العون طول مشواري الدراسي وكان له الفضل فيما أنا عليه إلى أخي العزيز عبد القادر.

وإلى كل إخوتي الأعزاء: فوزية، شريفة، ياسمينة، اسماعيل.

وأيضا إلى كافة صديقاتي كل واحدة باسمها وأخص بالذكر جميلة بلخوخ.

بختة

الشكر

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير، والشكر لله سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل وفائق التقدير والاحترام إلى الأستاذ المشرف **محمد ابراهيم مادي** على إرشاداته وتوجيهاته وملاحظاته القيمة لإنجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

وأيضا لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الطالبتين.

الملخص

ملخص:

تعتبر الصـيرفة الاسـلامية الحدث الأبرز في مجال العمل المصـرفي الجزائري كونها حققت نتائج مشـجعة، وهذا بفضـل أسـلوب عملها المتميز كونها تعتمد في ممارسـة أنشـطتها المصـرفية على تجنب التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ومبدأ المشـــاركة في الربح والخســـارة وذلك بتقديم العديد من الأســـاليب الاستثمارية والتمويلية التي جوهرها دعم الاقتصادي الحقيقي. إلا أن نطاق عمل البنوك الاسلامية بقي جد محدود فهناك عدة معيقات تحول دون تطوير الصـيرفة الاسـلامية في الجزائر بشـكل عام أهمها المعيقات التشـريعية والتنظيمية التي تتنافى مع مبادئ المعاملات المالية في الشـريعة الاسـلامية ، لذا يجب إعادة النظر في قانون النقد والقرض وتعديله وفق المبادئ الاســـلامية لفتح مجال أكبر تطوير وإنشـــاء البنوك الاسـلامية وليس فقد أسـاليب التمويل الاسـلامي كما جاء في نظام 18 – 02 ونظام 20 – 02 المتعلق بمعاملات الصيرفة الاسلامية من طرف المصارف التقليدية والمؤسسات المالية المعتمد في الجزائر الذي خلق مشكل المنافسة غير المتكافئة بين البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية .

الكلمات المفتاحية:

بنوك اسلامية . أساليب التمويل الاسلامي . اقتصاد حقيقي . مبدأ المشاركة . معيقات تشريعية وتنظيمية.

Summary :

The Islamic Banking Industry is the most prominent Algerian banking event because it has achieved encouraging results, thanks to its excellent working style, which relies on the practice of banking activities to avoid taking advantage of interest and giving, and the principle of profit-sharing and loss by offering many investment and financing methods that are essential to supporting the real economy. However, the scope of Islamic banks' work remains very limited, as there are several blocks that prevent the development of Islamic exchange in Algeria in general, the most important of which are legislative and regulatory blocks that are contrary to the principles of financial transactions in Islamic law. The law of money and loan should be reviewed and amended in accordance with Islamic principles to open up the scope for the further development and establishment of Islamic banks, not the loss of Islamic finance as set out in Regulation 18-02, and Regulation 20-02, on Islamic Banking transactions by traditional banks and financial institutions adopted in Algeria, which was created The problem of unequal competition between Islamic banks and traditional banks.

Keywords:

Islamic banks – Islamic finance methods – a real economy – the principle of participation – is legislative and regulatory.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ
الفصل الأول: عموميات حول النظام المصرفي الجزائري وتوجهاته	
تمهيد الفصل الأول	5
المبحث الأول: طبيعة النظام المصرفي الجزائري	6
المطلب الأول: مفهوم ونشأة النظام المصرفي الجزائري	6
المطلب الثاني: الاطار القانوني للجهاز المصرفي الجزائري بعد 1990	8
المطلب الثالث : تقييم الجهاز المصرفي الجزائري الحالي من 2015 . 2017	11
المبحث الثاني: واقع النظام المصرفي الإسلامي كبديل للنظام المصرفي التقليدي	14
المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي الإسلامي	14
المطلب الثاني: الفرو قات الجوهرية بين النظام المصرفي التقليدي والإسلامي	21
المطلب الثالث: أوجه التشابه بين النظام المصرفي التقليدي والإسلامي	23
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	24
المطلب الأول: دراسات محلية ،عربية وأجنبية	24
المطلب الثاني: القيمة المضافة	27
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني : أفاق وتحديات الجهاز المصرفي في ظل نظام الصيرفة الإسلامية	
تمهيد الفصل الثاني	30
المبحث الاول : مكانة البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	31
المطلب الأول: البنوك الإسلامية في الجزائر	31
المطلب الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر	43
المطلب الثالث: علاقة البنوك الإسلامية في الجزائر بالبنك المركزي	45
المبحث الثاني: مصداقية العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر	48

المطلب الاول: قراءة وتقييم قانون الصيرفة التشاركية في الجزائر	48
المطلب الثاني: تقييم أداء البنوك الإسلامية في الجزائر	52
المطلب الثالث: متطلبات وتحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	56
خلاصة الفصل الثاني	60
الخاتمة	62
المراجع	66
الملاحق	71

رقم الجدول	عنـــــــوان الجـــــــــــــدول	رقم الصفحة
01	تطور مؤشرات الأداء للبنوك العمومية والخاصة للمصارف الجزائرية	11
02	مؤشرات السيولة للمصارف الجزائرية	12
03	مؤشرات الملاءة المصرفية للمصارف الجزائرية	13
04	أهم الفروقات بين مبادئ العمل المصرفي التجاري والإسلامي	22
05	تطور حجم الميزانية لبنك البركة بناءا على تقارير البنك من 2016 . 2018	35
06	تطور حقوق الملكية لبنك البركة بناءا على تقارير البنك 2016 . 2018	35
07	تطور الودائع لبنك البركة بناءا على تقارير البنك 2016 . 2018	36
08	تطور حجم التمويلات لبنك البركة بناءا على تقارير البنك 2016 . 2018	36
09	تطور حجم الايراد المصرفي الصافي لبنك البركة بناءا على تقارير البنك 2016 . 2018	37
10	تطور حجم نتيجة السنة المالية لبنك البركة بناءا على تقارير البنك 2015 . 2016	37
11	تطور الودائع لبنك السلام 2016 . 2018	40
12	تطور حجم النتيجة الصافية	40
13	تطور اجمالي الأصول لبنك السلام 2015 . 2018	41
14	تطور حقوق المساهمين 2015 .2018	41
15	تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات	43
16	تطور حجم التمويلات والودائع في القطاع المصرفي والبنوك الاسلامية	45
17	تطور مؤشرات العائد لبنك السلام والبركة 2015 . 2018	52
18	تطور كفاية رأس المال لبنك السلام 2015 . 2012	53
19	نسب اسهام مصرف السلام الجزائري في الناتج المحلي 2015 . 2016	55
20	تغير عدد الموظفون في بنك السلام	55
21	نسب اسهام صرف البركة الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي لفترة 2015 . 2017	56
22	دور مصرف البركة في زيادة فرص العمل	56

رقم الجدول	عنـــــــوان الملحق	رقم الصفحة
01	الميزانية العامة لبنك السلام الجزائري	71
02	نتائج خارج الميزانية لبنك السلام الجزائري	73
03	اجمالي الاصول لبنك البركة الجزائري	74
04	جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري لسنة 2018/2017	75
05	جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري لسنة 2016/2015	76
06	جدول اجمالي الخصوم لبنك البركة الجزائري لسنة 2018/2017.	77
07	جدول اجمالي الاصول لبنك البركة الجزائري لسنة 2018/2017.	78

مـــقدمـــــــــــة

مقدمة:

تعتبر تجربة البنوك الإســـلامية حديثة العهد نســـبيا مقارنة مع البنوك التقليدية، إلا أنها عرفت تطورا ملحوظا وانتشارا مهما في الدول العربية والإسلامية، حيث لقيت إقبال من طرف الزبائن نظرا للخدمات المتميزة التي تطرحها هذه البنوك في مجال المعاملات البنكية والتي اســاســـها عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء ومبدأ المشـــاركة في الربح والخسارة، وتعد البنوك الإسلامية مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية وتقدم كافة خدماتها المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الاسلامية بهدف تحقيق التنمية والاستقرار في المجتمع. إلا أن حصة البنوك الإسلامية في الجزائر محدودة وهامشـــية مقابل البنوك التقليدية التي تســـيطر على الســـوق المصـــرفية الجزائرية خاصـــة القطاع العمومي، حيث لا يحوز القطاع الخاص منها سوى على 12 % ، وتقتصر الصيرفة الإسلامية على بنوك خاصة بالدرجة الأولى وتوجه الحكومة الجزائرية حاليا لطرح منتجات إســـلامية في المصـــارف التقليدية وتبنتها الســـلطات الرســـمية كأحد الحلول الفعالة التي تراهن عليها الحكومة لاســـتقطاب الأموال المتداولة في القنوات غير الرســـمية ، ومحاولة تكيف النظام المصـــرفي الجزائري مع البيئة الإســـلامية المحيطة به في حين الشـــبهات لا تزال تدور حول شـــرعية الصـــيرفة الإســـلامية وإمكانية نجاحها عمليا في ظل النظام المصـــرفي التقليدي وخاصـــة فيما يخص علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي.

ومنه نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى قابلية النظام المصرفي الجزائري لتبني الصيرفة الإسلامية؟ وفيما تتمثل أهم تحدياتها ومتطلباتها؟**

الأسئلة الفرعية:

1 . ما هو واقع عمل البنوك الإسلامية في ظل الإصلاحات المصرفية؟

2 . هل يمكن اعتبار قانون الصيرفة التشاركية في الجزائر خطوة إيجابية لتطوير الصيرفة الإسلامية؟

3 . كيف يمكن مواجهة التحديات التي تعيق تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

1 . إن الاصلاحات المصرفية في الجزائر تسمح بخلق مجال ضيق لتطوير البنوك الإسلامية.

2 . يمكن اعتبار قانون الصيرفة الإسلامية خطوة ايجابية لوضع إطار قانوني ينظم عمليات الصيرفة الإسلامية.

3 ـ يمكن مواجهة التحديات التي تعيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتكييف القوانين المصرفية الحالية مع مبادئ وأحكام المصارف الإسلامية المطابقة للشريعة الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- ابراز الإمكانيات والتقنيات التي تمتلكها البنوك الإسلامية.
- طرح مشروع صيغ التمويل الإسلامي كبديل لصيغ التمويل التقليدي في البنوك الجزائرية.

أهمية البحث:

يكتسي موضوع الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري أهمية بالغة، نظرا للطبيعة العقائدية للمجتمع الجزائري من جهة وتدهور أداء البنوك التقليدية، الذي أدى إلى تفاقم الأزمة المالية نتيجة انهيار أسعار البترول سنة 2014 في الجزائر وتوجه الحكومة حاليا نحو تفعيل معاملات الصيرفة الإسلامية كأحد الحلول الفعالة لاحتواء الأزمة في البلاد.

أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى تسليط الضوء على تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية.
- محاولة تقييم الوضعية المالية للمصارف الإسلامية، ومدى إمكانية تحسينها.
- اكتشاف الدور الحقيقي للبنوك الإسلامية في الجزائر.
- إبراز أهمية الصيرفة الإسلامية في تطوير النظام المصرفي الجزائري.

حدود البحث:

بهدف الإجابة عن إشكالية البحث ارتأينا تحديد الإطار المكاني والزماني كما يلي:

- **الإطار المكاني:** لقد شمل البحث عينة البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر.
- **الإطار الزماني:** حددنا فترة من 2015 ـــ 2018 بالنسبة لدراسة المعطيات والبيانات الإحصائية الخاصة بالبنوك الإسلامية.

منهج البحث:

لمعالجة إشكالية هذا البحث اعتمدنا بشكل كبير على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمناه لاستعراض مقومات الصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك التطرق للتحديات والمتطلبات وتحليل أداء البنوك الإسلامية في الجزائر.

صعوبات البحث:

خلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات لعل أهمها:

- عدم توضيح ووضع المعلومات الوافية من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية في تقريرها أو مواقعها الرسمية.
- التأخر في نشر التقارير السنوية الخاصة بالبنوك الإسلامية.

هيكل البحث:

من أجل معالجة إشكالية البحث قسمناه إلى فصلين، الفصل الأول اعتبر فصلا تمهيديا ركز فيه على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع بالإضافة إلى حصر بعض الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها ومحاولة تقييمها.

الفصل الثاني خصص لدراسة أفاق وتحديات الجهاز المصرفي الجزائري في ضل الصيرفة الإسلامية حيث تطرقنا في هذا الفصل في المبحث الأول الى تعريف البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر، ومراحل تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعرض طبيعة علاقة البنوك الإسلامية مع البنك المركزي ، أما المبحث الثاني فقمنا بتقييم

مصداقية العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر من خلال قراءة وتقييم القانون الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصـــيرفة الإســـلامية وقواعد ممارســـتها وأيضـــا تقييم أداء البنوك الإســـلامية في الجزائر وعرض أهم تحدياتها ومتطلباتها.

الفصل الأول: عموميات حول النظام المصرفي الجزائري وتوجهاته

المبحث الأول: طبيعة النظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: واقع النظام المصرفي الإسلامي كبديل للنظام المصرفي التقليدي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تمهيد الفصل الأول:

عرف النظام المصـرفي الجزائري العديد من الاصـلاحات منذ الاسـتقلال في إطار مواكبة تطور الاقتصـاد الوطني وذلك لأهمية القطاع الذي يعد مركز حيوي في النظام الاقتصـــادي بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها بكفاءة على الاستثمارات المختلفة، وأهم اصلاح شهدته الساحة المصـرفية الجزائرية كان بصـدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي عمل على تمهيد الطريق لظهور المصـارف الخاصة ومنها الإسلامية.

المصـارف الإسـلامية في الجزائر تعمل تحت مظلة النظام المصـرفي التقليدي منذ نشـأتها وهذا ما أدى إلى عدم تطور البنوك الإسلامية ومعاملاتها المالية في الجزائر وفي هذا الإطار تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** طبيعة النظام المصرفي الجزائري
- **المبحث الثاني:** واقع النظام المصرفي الإسلامي كبديل للنظام المصرفي التقليدي
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة

المبحث الأول: طبيعة النظام المصرفي الجزائري

عرف النظام المصرفي الجزائري تطورات هامة نتيجة التحولات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال حيث واكب النظام المصرفي انتقال الاقتصاد الوطني من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق خلال الفترة من 1962 . 1990.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة النظام المصرفي الجزائري

أولا: مفهوم النظام المصرفي الجزائري

هناك عدة تعاريف للنظام المصرفي أهمها:

- **التعريف 1** : هو ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين الذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات التي تمثل الأساس الائتماني الاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجهات التي يتولاها البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة .[1]
- **التعريف 2** : النظام المصرفي هو مجموعة المصارف العاملة في بلد ما وهو يظم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة والسلطات المسئولة عن السياسة النقدية .[2]

1- خصائص النظام المصرفي:

يمكن إبراز خصائص الجهاز المصرفي في النقاط التالية:

- يتكون الجهاز المصرفي من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- يخضع الجهاز في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي.
- أن هذا الجهاز واسع الانتشار وله فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني.[3]

2- أهمية الجهاز المصرفي

يعد الجهاز المصرفي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في البلد حيث تساهم المصارف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

- تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة فتقبل المصارف التجارية ودائع تحت الطلب، ودائع توفير ... الخ.

  أما المصارف الإسلامية فتنظم عملية قبول الودائع بالطريقة الشرعية.
- تمويل الاستثمارات حيث تستخدم المصارف المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع فتساعد على زيادة عدد المشروعات في البلد.

---

[1] . عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقد والبنوك الاساسية المستحدثات، دار الجامعة، القاهرة، 2007، صفحة 20.

[2] . خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة الجزائر، 2008، صفحة 179.

[3] . محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، 2006، صفحة 13.

- تشـــجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشـــر بفتح الاعتماد المســـتندي اللازمة لعمليات الاســـتيراد والتصدير.
- المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم.
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.[1]

ثانيا: نشأة النظام المصرفي الجزائري

يعود إنشاء الجهاز المصرفي الجزائري إلى القرن التاسع عشر وكان مستنسخا عن النظام الفرنسي بغرض خدمة مصالحها، فكل البنوك موجودة في الجزائر آنذاك عبارة عن فروع للبنوك الفرنسية خاصة كانت أو عامة أو مختلطة[2]، وإذ يمكن تقسيم مراحل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلى ما يلي :

أ . مرحلة إضفاء السيادة 1962 . 1965:

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما مصرفيا تابعا للمستعمر الفرنسي سواء من ناحية الإشراف والرقابة أو من حيث المصالح التي يخدمها لذلك بادر ببعض الإجراءات أهمها:

1- إنشاء البنك المركزي الجزائري 1962/11/13 بموجب القانون رقم 62 -441 .[3]

2- الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية في تاريخ 1962/08/29.

3- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية بتاريخ 1963/05/07 بموجب القانون رقم 63 . 165.

4- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP بموجب القانون رقم 64 - 227 المؤرخ في 10 أوت 1964.[4]

ب . مرحلة التأميم 1966 . 1967

تقرر تأميم البنوك سنة 1966 ونتج عنه 3 بنوك تجارية تعود ملكيتها للدولة وهي:

1- البنك الوطني الجزائري أنشأ بموجب المرسوم رقم 66 . 178 المؤرخ في13 جوان 1966.

2- القرض الشعبي الجزائري تأسس بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967.

3- بنك الجزائر الخارجي تأسس بموجب الأمر رقم 67 . 204 الصادر بتاريخ 1 أكتوبر 1967.[5]

---

[1] . فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية أطروحة دكتورا، منشورة، جامعة فرحات عباس، 2016، صفحة 29.

[2]. خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مرجع سبق ذكره، صفحة 180.

[3] . رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر 2008، صفحة 196.

[4] . عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في الجزائر في ظل العولمة أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011 . 2012 صفحة 104.

[5] . الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، صفحة 223، 224.

ج . مرحلة اصلاح القطاع المصرفي الجزائري 1971 . 1989:

بدأت فترة الاصـلاحات في هذا القطاع بحلول سـنة 1971 وذلك بغية السـير الحسـن للسـياسـات المالية والنقدية خاصـة أمام عجز البنوك الوطنية عن تمويل الاسـتثمارات المخططة، ولقد حمل رؤية جديدة لعلاقات التمويل وحدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وهذه الطرق هي:

- قروض مصرفية متوسطة الأجل بإصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات.

وفي بداية الثمانينات تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع المصرفي، تماشيا مع اصلاح المؤسـسـات الاقتصـادية الأخرى بعد أن كان التخطيط المالي يحصـر دور البنك لمدة طويلة في مجرد الشـباك في خدمة المؤسـســـات العمومية، وتحت وصـــاية الخزينة العمومية وتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والذي انبثق عنهما كل من:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتاريخ 13 . 03 . 1982.
- بنك التنمية المحلية BDL في 30 . 04 . 1985.

وتميزت هذه الفترة أيضا بصدور قانون 86 ــ 12 المؤرخ في 19 ــ 08 ــ 1986 الخاص بنظام البنوك والقرض وقانون 88 . 01 الصادر في 12 . 01 . 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية والعمومية.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للقطاع المصرفي الجزائري 1990

لقد جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض 90ـ 10 المؤرخ في 14 . 04 . 1990 عقب الاصلاحات والتعديلات التي حدثت بعد عام 1986 واتضح أنها لا تتلاءم مع الوضعية الاقتصادية الجديدة خاصة.

أولا: مضمون قانون النقد والقرض

من أهم النقاط التي تضـمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصـرفية من جهة والمؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى حيث أصبحت البنوك بموجب هذا القانون تقوم بدور مهم في الوسـاطة المالية سـواء من خلال جمع الودائع أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاسـتثمارات وأهم التدابير التي جاء بها هي كالتالي :[1]

- يجعل هيكلة القطاع المصرفي أرضية لعصرنته.
- يعطي للبنك المركزي استقلاليته.
- يزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

[1] . فايزة لعرافي، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، سنة 2013، صفحة 158.

يدخل العقلانية الاقتصـــادية على مســـتوى البنك، المؤســـســـة، الســـوق ويعتبر قانون النقد والقرض القاعدة التشريعية الأساسية للإصلاحات الاقتصادية حيث تناول جميع المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك وذلك ضمن ثمانية (08) محاور أساسية وهي:

- النقد، هياكل البنك المركزي وتنظيم عملياته.
- التنظيم البنكي، مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.
- حماية المودعين والمقرضين ، تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال ، العقوبات الجزائية .

ثانيا: أهم التعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض 90 . 10

أ . الأمر رقم 01 . 01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض

يعتبر الأمر 01 ـ 01 الصادر في 27 فيفري 2001 أول تعديل طرأ على القانون 90 ـ 10 حيث مس هذا الأمر الرئاسـي وبصـفة مباشـرة الجوانب الإدارية في تسـيير بنك الجزائر فقط دون المسـاس بصـلب القانون ومواده المطبقة.

بعدما تم التقليل من أهمية وزارة المالية، أثبت بنك الجزائر بعد ســيطرة دامت عشــرية كاملة عدم فعاليته في تحقيق عدة أهداف مسـطرة، فإن رئيس الجمهورية قام بإحداث بعض التعديلات الضـرورية على قانون النقد والقرض 90 . 10 المؤرخ في 14 . 04 . 1990 عن طريق إصدار الأمر 01 . 01 حيث قام بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

ب . الأمر رقم 03 . 11 المتعلق بالنقد والقرض:

لقد قامت السلطات العمومية الجزائرية بالمصادقة على مشروع الأمر الرئاسي القاضي بإعادة صياغة القانون 90 ـ 10 وتعديله بالأمر 03 ـ 11 المؤرخ في 24 ـ 08 ـ 2003 وخاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي وأهم أهدافه:

- تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك من خلال:
- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية.
- تمويل إعادة الاعمار المرتبطة بالأحداث المأساوية داخل البلد.
- . إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- تأمين مالي أحسن للبلد. [1]

[1] . عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، صفحة 106، 107، 120، 122.

تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:

التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض سنة 2017:

ـ **المادة 45 مكرر** بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة خمس (05) سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الاخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة
- تمويل الدين العمومية الداخلي.
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.
- توسيع صلاحيات المجلس الذي يخول له اختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف.
- تقوية استقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة.[1]

الشكل رقم (01): هيكل النظام البنكي الجزائري

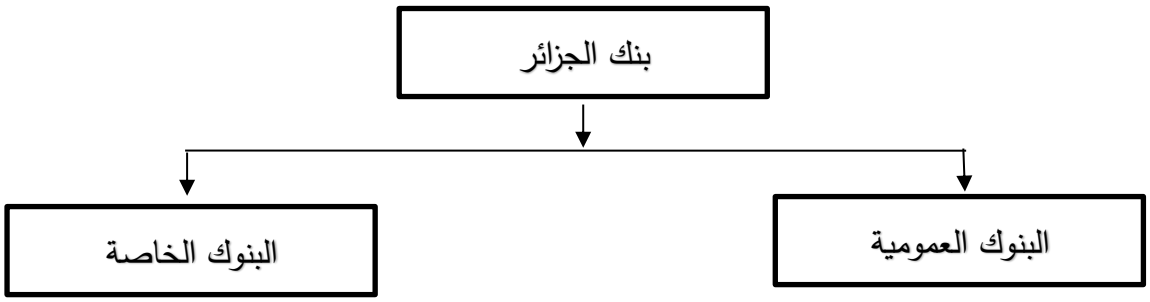

. البنك الخارجي الجزائري BEA
. البنك الوطني الجزائري BNA
. القرض الشعبي الجزائري CPA
. بنك التنمية المحلية BDL
. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
. الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP

المؤسسات المالية

. شركة إعادة التمويل الرهني
. الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف
. الشركة العربية للإيجار المالي الجزائر

. البنوك التقليدية

. فرع بنك Citi Bank Algerie
. البنك العربي الجزائر. فرع .
Natax is Banque
société général Algérie
BNP Paribas Algérie
بنك الإسكان للتجارة والتمويل . الجزائر.
فرنسا بنك . الجزائر .
(فرع بنك) HSBC Algerai
Credit Alricole corpporate

[1] . نص المادة 45 من القانون 17 . 10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 57 الصادر 12 أكتوبر سنة 2017.

. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
. الشركة المغاربيةللإيجار المالي
. إيجار ليزينغ الجزائر
. الجزائر إيجار . شركة أسهم

and investment Bank
بنك الخليج الجزائري AGB
المؤسسة المصرفية العربية ABC
Trust Bank Algeria

بنوك إسلامية

. بنك البركة الجزائري
. بنك السلام الجزائري

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معلومات من المادة 9 من الأمر رقم 03 . 11 المتعلق بقائمة البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية العدد 18، 21 مارس 2020، صفحة 32.

المطلب الثالث: تقييم الجهاز المصرفي الجزائري الحالي من (2015 . 2017)

أولا: مردودية القطاع المصرفي الجزائر

تعتبر الربحية مقياس للحكم على كفاءة المصرف وتقاس من خلال الأرباح التي يحققها والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها

الجدول رقم (01): تطور مؤشرات الأداء للبنوك العمومية والخاصة

الوحدة: القيمة (مليون دج) النسبة: %

السنوات / المؤشرات	2015		2016		2017	
	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة
العائد على حقوق الملكية	16.33	19.05	19.04	15.21	18.68	14.65
العائد على الأصول	1.65	3.17	1.71	2.83	1.92	2.58
معدل هامش الربح	32.29	36.32	33.63	35.98	45.19	31.26
معدل الرفع المالي	13	38	11	36	10	37

المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سنة 2018 صفحة 83.

يتضح من الجدول رقم (01) تراجع مؤشرات الأداء للبنوك العمومية والخاصة خلال الفترة 2015ـــ 2017 ويعود بسبب التراجع إلى الأزمة النفطية، التي عرفها الاقتصاد الوطني في منتصف سنة 2014 والتي استمرت إلى غاية سنة 2016 وكان لهذه الصدمة تداعيات سلبية على أداء النشاط المصرفي خلال هذه الفترة.

1- **معدل العائد على حقوق الملكية:** من خلال الجدول رقم 01 يتضح أن البنوك العمومية سجلت أعلى عائد على حقوق الملكية مقارنة مع البنوك الخاصة من سنة 2016 إلى سنة 2017 حيث شهد ارتفاع في

البنوك العمومية فسجلت أدنى قيمة لها 16.33% سنة 2015 في حين سجلت أعلى قيمة لها سنة 2016 قدرت 19.04% بينما سجلت انخفاض طفيف سنة 2017 فسجلت معدل قدر 18.68% بينما سجل هذا المعدل في البنوك الخاصة انخفاض مستمر فسجل أعلى قيمة له سنة 2015 بمعدل قدر 19.05% بينما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2017 قدرت 14.65.

2- **العائد على الأصول:** البنوك الخاصة حققت أعلى عائد على الأصول مقارنة مع البنوك العمومية إلا أن هذا المعدل كان في انخفاض مستمر من سنة 2015 ـ 2017 بينما شهدت البنوك العمومية ارتفاع طفيف من 1.65% سنة 2015 إلى 1.92% سنة 2017.

نفسر ذلك بقدرة البنوك الخاصة على تحقيق التوظيف الأمثل للأصول من أجل توليد الأرباح المرغوبة

3- **معدل هامش الربح:** شهد تذبذب نوعا ما وحققت البنوك الخاصة معدلات أكبر من سنة 2015 إلى 2016 مقارنة مع البنوك العمومية وكانت على التوالي 36.32% و35.98% وكانت المعدلات في انخفاض مستمر سجلت أدنى قيمة لها سنة 2017 بمعدل قدر ب 31.26%، بينما البنوك العمومية فشهدت ارتفاع مستمر حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2017 قدرت 45.19% وأدنى قيمة لها قدرت 32.29% سنة 2015.

نفسر ذلك بضعف قدرة البنوك سواء العمومية أو الخاصة على السيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

4- **معدل الرفع المال:** يقيس هذا المعدل بنسبة الزيادة في الأرباح نتيجة استخدام أموال الغير في عمليات البنك من أجل تمويل احتياجاته، نلاحظ من الجدول أن معامل الرفع المالي بالنسبة للبنوك الخاصة أكبر بكثير بالمقارنة مع البنوك العمومية حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاض مستمر لهذا المعدل فسجلت أعلى قيمة له سنة 2015 قدرت 13% وأدنى قيمة له قدرت 10% سنة 2017، بينما البنوك الخاصة شهدت تذبذب حيث سجلت (38، 36، 37) للسنوات 2015، 2016، 2017 على الترتيب.

نفسر ذلك بأن البنوك الخاصة تستخدم أموال الغير أكثر من اعتمادها على حقوق الملكية وبالتالي هي أكثر مخاطرة بأموال الغير.

ثانيا: مؤشرات سيولة القطاع المصرفي الجزائري

جدول رقم (2): مؤشرات السيولة

الوحدة: القيمة (مليون دج) . النسبة: %

السنوات / المؤشر	2015	2016	2017
الأصول السائلة/ إجمالي الأصول	27.17	23.50	23.74
الأصول السائلة / إجمالي خصوم قصيرة الأجل	61.64	58.39	53.86

المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، 2018، صفحة 83.

شهدت السيولة المصرفية انخفاضا مستمر من سنة 2015 إلى سنة 2016

في سنة 2017 تحسن مستوى الأصول السائلة للنظام المصرفي بزيادة 9.5 %والتي تساهم بالواقع ب 26.6% في ارتفاع اجمالي الأصول وهو ارتفاع جدٌ طفيف في معدل الأصول السائلة نسبة إلى اجمالي الأصول.

ثالثا: ملاءة القطاع المصرفي الجزائري

جدول رقم (3): مؤشرات الملاءة المصرفية

الوحدة: القيمة (مليون دج) . النسبة: %

السنة / المؤشر	2015	2016	2017
نسبة الملاءة الاجمالية	19.39	18.86	19.56
نسبة الملاءة القاعدية	15.75	16.33	15.18

المصدر: تقرير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2018 صفحة 80.

- نلاحظ من الجدول الأعلى أن نسبة الملاءة شهدت تذبذب طفيف خلال فترة الدراسة ففي نهاية 2017 بلغ معدل ملاءة القطاع المصرفي بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 15 .2% و19.7% بالنسبة للمعدلات الملاءة الإجمالية والمعدلات أعلى بكثير من المعايير الدنيا الموصى بها بإطار بازل 3.

المبحث الثاني: واقع النظام المصرفي الاسلامي كبديل للنظام المصرفي التقليدي

البنوك الاسلامية أحد أبرز المستجدات على الساحة الاقتصادية العالمية فتباينت الاراء بخصوصها بحيث ظهر على الساحة رأيان الأول يقول إن البنوك الاسلامية هي تجربة لازلت في بدايتها وحكم عليها سابق لأوانه، والرأي الأخر يقول إن هذه البنوك جاءت لحل مشاكل النظام المصرفي التقليدي.

المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي الاسلامي

أولا: مفهوم النظام المصرفي الاسلامي

- **تعريف 1** :النظام المصرفي الاسلامي هو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء بطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء لأن ذلك يعتبر ربا محرما في الاسلام يعتمد على نظام المشاركة في الربح والخسارة .[1]

النظام المصرفي الاسلامي هو النظام البديل للأعمال المصرفية والمالية الخالية من الربا .[2]

وبالتالي يمكن تعريف النظام المصرفي الاسلامي على أنه مجموعة المصارف الاسلامية العاملة في بلد ما وهو يشمل الجهاز المصرفي الاسلامي والمنشآت المالية الاسلامية المتخصصة والسلطات المسئولة عن السياسة النقدية.

ونتيجة لما تقدم فان الركائز الاساسية التي يقوم عليها العمل البنكي تتمثل بما يلي:

- ✓ أن توظيف المال لا بد ان يكون بعيدا عن شبهة الربا.
- ✓ عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي.
- ✓ أن الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة والرقابة في عمل المصارف الاسلامية.
- ✓ أن توزيع العوائد والمخاطر يتم بين أرباب المال والقائمين على إدارته وتوظيفه.[3]

ثانيا: ماهية الصيرفة الاسلامية

تعد الصيرفة الاسلامية أهم قطاع للتمويل الاسلامي والنظام الاسلامي حيث تتلاءم مبادئ عملها مع أحكام الشريعة الاسلامية.

أ ـ نشأة ومفهوم البنوك الاسلامية

1- نشأة وتطور الصيرفة الاسلامية على المستوى العالمي:

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940 عندما أنشأت ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة وفي 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في الباكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] . سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع والأفاق من خلال دراسة تقيمية مختصرة، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 04 . 2006، صفحة 23.

[2] . حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2013، صفحة 43.

[3] . أحمد عبد الفتاح أبو عبيدة، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، دار الجامعة، مصر 2003، صفحة 02.

إن المحاولات الجادة في العصـر للتخلص من المعاملات المصـرفية الربوية بدأت عام 1963 عندما أنشـئت بنوك الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصـــر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صـــناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين.

فيما يلي جهود تسلل تطبيق الصيرفة الاسلامية على المستوى العالمي:

- ✓ في عام 1971 أنشـئ بنك ناصـر الاجتماعي في مصـر وكان أول بنك ينص في قانون إنشـائه على أن البنك لا يتعامل بالربا أخذ أو اعطاء.
- ✓ في عام 1947 تم التوقيع على اتفاقية تأسـيس البنك الاسـلامي للتنمية في جدة كبنك حكومات في ضـوء الدراسة التي قدمت لمنظمة المؤتمر الاسلامي وبدأ العمل في عام 1975.
- ✓ وفي عام 1975 تم إنشاء بنك دبي الاسلامي في دولة الامارات العربية المتحدة ثم بنوك فيصل الاسلامي التابعة لدار المال الاسلامي ومجموعة بنوك البركة[1].
- ✓ يواصـل القطاع التمويل الاسـلامي النمو فازداد حجما وتعقيدا فبلغت الأصـول المالية الاسـلامية في العالم حوالي تريليونين دولار وتصل حصة القطاع المصرفي حوالي 85% من مجموع الأصول وتجري المعاملات الصيرفية الاسلامية في ما يزيد على 60 بلد.[2]

2- أهم العوامل التي ساعدت على إنشاء المصارف الاسلامية:

- ✓ زيادة الوعي المصرفي لدى كافة شرائح المجتمعات الاسلامية وحاجتهم لكثير من الخدمات المصرفية.
- ✓ زيادة الوعي والوازع الديني لدى الأفراد.
- ✓ ضرورة وجود المصارف في ظل الحياة الاقتصادية المعاصرة دون مخالفة أحكام الشريعة الاسلامية.
- ✓ المحاولات الجادة من قبل جميع الباحثين لإيجاد بدائل للمؤسسات المصرفية الربوية .[3]

ب ـ مفهوم المصارف الإسلامية:

مصـطلح الصـيرفة الاسـلامية أو كما يسـمه البعض المصـارف أو البنوك الاسـلامية فالمراد به هو أنه مؤسـسـة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع اعمالها بالشريعة الاسلامية ومقاصدها[4].

ولها عدة تعريفات أخرى أهمها:

---

[1] . محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الاسلامية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، صفحة 42، 43.

[2]. صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2019، صفحة 35. تاريخ الاطلاع: 2020/05/05 WWW.IMF.ORG

[3] . حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الاسلامية، مرجع سبق ذكره، صفحة 44.

[4] . بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، العدد 03، 2018، صفحة 80.

- تعريف المصرف الاسلامي:

- تعريف 1 :هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا وعطاء ويلتزم في معاملاته وأنشطته المختلفة بقواعد الشريعة الاسلامية أي وفق قاعدة (الغنم بالغرم) ويكون هناك طرف بماله والأخر بجهده لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد .[1]

- تعريف 2 : هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الاسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها .[2]

ـ تعريف 3: يقصد بالبنوك الاسلامية تلك البنوك والمؤسسات التي يتضمن قانون انشائها ونظامها الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذ أو عطاء.

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول: أن المصرف الاسلامي هو مؤسسة اقتصادية اجتماعية تقوم بتقديم خدمات مالية وتمارس أعمال استثمارية في إطار أحكام الشريعة الاسلامية. [3]

ج ـ سمات وخصائص المصارف الاسلامية

أهم خصائص البنوك الاسلامية

1- **الصيغة العقيدية (الأيديولوجية):** هي الصفة الأساسية التي تميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف فهي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية عند قيامها بوظائفها وتنبثق عنها عدة احكام ونظريات اقتصادية شرعية منها:

- **عدم التعامل بالربا:** اذ تعد هذه الخاصية الميزة الرئيسية التي تميز المصارف الإسلامية عن غيرها، لان الإسلام حرم الربا بأشكاله وشدد العقوبات عليه.[4]

2- **الصفة الاجتماعية للبنوك الاسلامي:**

تقوم البنوك بدور اجتماعي حيوي من خلال منح المساعدات للمحتاجين بالإضافة إلى القروض وتخضع الأموال النقدية السائلة المملوكة للوحدة المصرفية لزكاة الأموال.

---

[1]. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، صفحة 86.

[2]. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الاسلامي في الصيرفة الاسلامية، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الاسكندرية، 2014، صفحة 17.

[3] . أبو شهد عبد الناصر البراني، إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، صفحة 112.

[4]. صباح الرحيم مهدي، سعد المجدي عبد العلي الجباني، إدارة المصارف الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المجلد 8، العدد 1، 2018، صفحة 30.

3- الصفة الاستثمارية للبنوك الاسلامية: يعد الاستثمار محور نشاط البنك الاسلامي إذ أنه المصدر الرئيسي لتوليد إيراداته ويعد الاستثمار فيه استثمار حقيقيا لأنه محل التعامل أصول وموجودات حقيقية.[1]

4- الرقابة الشرعية : كافة البنوك الإسلامية قامت بإنشاء هيئات رقابية شرعية يطلق عليها أحيانا المستشار الشرعي يعهد إليها بمسؤولية التأكد من اجراء كافة المعاملات وفق لأحكام الشريعة الإسلامية وتتشكل من علماء المتخصصين في فقه المعاملات .[2]

د . أهمية وأهداف المصارف الاسلامية

1- أهمية المصارف الاسلامية:

- ✓ يمثل ظهور البنوك الاسلامية نوعا من الانتصار للفكر الاسلامي بحيث تتجلى الأهمية المرجوة من هذه البنوك في تحقيق وظائفها فهي تقوم على بناء عقائدي تترجمه مجموعة من القيم والسلوكيات الأخلاقية.
- ✓ يستخدم المال من طرف البنوك الاسلامية التي تعتمد على مجموعة من القيم تحرم كلها الفائدة الربوية ولا تخرج معاملاتها من نطاق الحلال والحرام.
- ✓ وتكتما وظائف البنوك الاسلامية في التوجه التنموي الشامل يأخذ بعين الاعتبار مقاصد الشريعة في وضع.[3]

2- أهداف المصارف الاسلامية:

أهم أهداف المصارف الإسلامية:

- ✓ اهتمام بالأساس الاجتماعي والاستثماري والتنموي.
- ✓ توسيع قاعدة التكامل الاجتماعي بين عامة المواطنين.
- ✓ تقديم خدمات المنفعة العامة بمختلف أشكالها.
- ✓ المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية وبناء الركائز الأساسية للبنى التحتية لكونها لا تعمل على أساس الربحية فقط كما هو حال النشاط الخاص وإنما تتحمل الخسارة إلى جانب الربحية .[4]
- ✓ **تحقيق الربح:** وهو من أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها لأنها مقياس استمرارية وبقائه وهذا الربح ليس للبنك نفسه وإنما لمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم في المصرف.
- ✓ **الحكمة والأمان في التصرف بالأموال:** وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف.

---

[1]. تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الاسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المالي، شهادة دكتوراه، منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 . 2017، صفحة 123 . 124.

[2]. منير ابراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع المعارف، مصر، صفحة 311 . 312.

[3]. عصام بوزيد، محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الاسلامي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2015، صفحة 24.

[4]. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، مرجع سبق ذكره، صفحة 68.

- ✓ **الاستمرارية والنمو** : أي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياط بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية باستقطاب المدخرات وتوظيفها .[1]

هـ ـ مصادر أموال المصرف الاسلامي

1- مصادر داخلية للمصرف الاسلامي:

- ✓ **رأس المال:** هو راس المال المدفوع ويشكل جانب رئيسي في مجموع موارد البنك الإسلامي لبدا نشاطه.
- ✓ **الاحتياطات:**
  - **الاحتياط القانوني:** هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لكي تبقى داخل البنك ولا توزع باي شكل من الاشكال تباعا لقانون الدولة.
  - **الاحتياط الاختياري:** هو نوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا بل يقترح من قبل مجل الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك.
- ✓ **الأرباح الغير موزعة:** يحدده النظام الأساسي للبنك الإسلامي وفق اقتراح مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية.
- ✓ **المخصصات:** هي مبالغ تقتطع من اجمالي الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة.[2]

2- المصادر الخارجية للأموال في المصارف:

- ✓ **صناديق الاستثمار الاسلامي:** الصندوق الاستثماري وعاء تنشئة مؤسسة مالية متخصصة في إدارة الاستثمارات لغرض جمع الأموال واستثمارها.
- ✓ **محفظة الأوراق المالية** : تشتمل على الأسهم العادية وصكوك الاستثمار الاسلامية للشركات أو الهيئات التي تمارس أنشطة مشروعة .[3]
- ✓ **الودائع الاستثمارية:** تجذب هذه الودائع في الغالب على أساس المضاربة وعندئذ تكون لها حصة من الربح يجب تحديد نسبتها مسبقا في النظام المصرفي، أو في عقد الوديعة.
- ✓ **الودائع الغير استثمارية:** هي اجتذاب الودائع على أساس القرض، فانها تكون مضمونة راس المال ولا عائد لها، وهذا معنى القرض في الفقه الإسلامي.[4]

---

[1]. محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2008، صفحة 114.

[2]. ناصر خليفة عبد الملى، محمد الصيرفي، البنوك الإسلامية (المفهوم الإداري والمحاسبي)، السحاب للنشر والتوزيع، 2010، الصفحة 63-64.

[3]ـ تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي، مرجع سبق ذكره، صفحة 130 . 133.

[4]. رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دار المكتبي، الطبعة الأولى، دمشق، 2009، صفحة 18.

وأنواع البنوك الاسلامية:

تنقسم البنوك الاسلامية إلى عدة أنواع ووفقا لعدة أسس على النحو التالي:

أ. وفقا للأســاس الجغرافي: أي حســب النطاق الجغرافي الذي تمارس فيه البنوك الاســلامية نشــاطها وهنا نميز نوعين:

1- **بنوك اســلامية محلية:** وهي تلك التي يقتصــر نشــاطها داخل الدولة المتواجدة فيها هذه البنوك ولا يتعدى عملها خارج هذا النطاق.

2- **بنوك اسلامية دولية:** وهي البنوك التي تتسع دائرة نشاطها إلى خارج النطاق المحلي.

ب ـ وفقا للمجال الوظيفي:

باعتبار أن البنوك الاســـلامية هي بنوك توظيف الأموال وأنها بنوك تنموية تعمل على إنماء ثروة الأمة يمكن أن نميز بين عدة أنواع وفقا لهذا الأساس:

1. بنوك اسلامية صناعية: وهي البنوك المتخصصة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الصناعية خاصة عندما يمتلك البنك مجموعة الخبرات البشرية في إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار.

2. بنوك زراعية: وهي البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي مثل المصرف الزراعي الاسلامي السوداني.

3. بنوك الادخار و الاستثمار الإسلامي : وهي بنوك تفتقر إليها الدول الاسلامية وهي التي تقوم بتوفير صناديق الادخار من جهة و إقراض المستثمرين لتمويل مشاريعهم من جهة أخرى .[1]

4. بنوك إسلامية تجارية: وتخص هذه البنوك في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال للعامل التجاري وفقا للأسس والأساليب الاسلامية أي وفقا للمربحات أو المشاركات أو المضاربات الاسلامية.

ج. حسب طبيعة المساهمين فيها:

1- **بنوك إسلامية خاصة:** سواء كانت محلية أو دولية حيث تكون ملكيتها للخواص.

2- **بنوك إســـلامية عامة:** وهي تلك البنوك التي تكون ملكها للدولة مثل بنك ناصـــر الاجتماعي والبنوك الاسلامية الباكستانية والإيرانية.

3- **بنوك إســـلامية مختلطة:** هي تلك البنوك التي تكون ملكيتها مختلطة بين الخواص والدولة مثل بنك البركة الجزائري.

ثالثا: التمويل في النظام المصرفي الاسلامي

أ ـ تعريف التمويل المصرفي الاسلامي:

تعريف 1 : يمنح البنك عملية التمويل لمواجهة الاحتياجات التمويلية أي تلبية البنك الاســـلامي لطلب المال إما العمل فيه أو لاســتعماله بصــورة معينة وهذا التمويل إما يكون بالمشــاركة بالأموال التي قد لا تتوفر لديه أو اعطاء

[1]. فضالة خالد، دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، 2018، صفحة 112، 113، 114.

العميل المال على سبيل المضاربة وفق مفهوم الشريعة الاسلامية أو المداخلة في التجارة من خلال زيادة رأس مال العميل المتداول " البضائع " أو على الأقل تأجيل الالات والمعدات وغيرها من صور المنفعة .[1]

تعريف 2 : هو كل أشكال التمويل المتوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية (حيث تعود البدايات الأول للتمويل الاسلامي إلى عام 1963 في مصر وماليزيا) .[2]

ب ـ قواعد التمويل الاسلامي:

1. الواقعية: ويقصد بالواقعية أن الملوك لابد أن يقبل الزيادة التي تستحق لمالكه وأن ما يحصل عليه المالك مرتبط بوجود زيادة حقيقية في الشيء المملوك (الربح).

2. تحريم الفائدة (الربا): هنا المؤسسات التمويلية لا تتعامل بالفائدة أي كانت صورها وأشكالها أخذ وعطاء.

3. التعامل وفق أحكام الشريعة: عن طريق الالتزام بقاعدة الحلال والحرام في معاملته والتقيد بأخلاق الاسلام.

4. علاقة البنك بالمودعين والمستثمرين: حيث العلاقة ليست علاقة دائن ومدين بل علاقة متاجرة ومشاركة واستثمار.[3]

ج ـ صيغ التمويل المصرفي الاسلامي

1 ـ أدوات التمويل القائمة على الملكية:

- **المضاربة:** هو عقد يقتضي أن يدفع صاحب رأس المال نقد معلوما قدره إلى شخص هو المضارب فيعمل به في النشاط الاقتصادي وهذا على سبيل المشاركة في الربح حسب العقد المتفق عليه أما الخسارة فتكون من رأس المال إلا إذا أخل المضارب بالعقد.
- **المشاركة** : هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال يطبق البنك الاسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المؤسسات .[4]
- **المزارعة:** هي دفع الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها ويكون الزرع بينهما فهي شراكة **في** الزرع بدفع الأرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع ومعلوم من الخراج.

---

[1]. محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2009، صفحة 11.

[2]. هبة عبد المعتم، انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية، دراسات اقتصادية، العدد 35، أبو ظبي أغسطس 2016، صفحة 3.

[3] . عبد الحميد برحومة، منير عزوز، أساليب تمويل مشاريع القطاع الصناعي بالاعتماد على محفظة التمويل البنكية الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، العدد 01 . 2016، صفحة 24.

[4] . بعزيز السعيد، مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في ال جزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 06 / 07 ديسمبر 2017، صفحة 9، 10.

- **المساقات:** هي دفع الشجر مغروس معلوم له ثمر مأكول لمن يعمل عليه حتى يبلغ تمام نضجه نضير جزء مشاع معلوم من الثمر.

المغارسة : هي دفع أرض ليس فيها شجر لمدة معلومة لمن يغرس فيها الشجر ، على أن يحصل على الغراس والثمار تكون بينهما بنسبة معلومة .

2 ـ أدوات التمويل القائمة على المديونية:

- **المرابحة:** وهي أن يقوم البنك الاسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل يطلب منه ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه.
- **التمويل بالتأجير:** ومعناه بيع حق الانتفاع مع الاحتفاظ بحق التملك حيث البنوك الاسلامية تقوم بهذا التمويل على اساس طلب عميل البنك للحصول على أصل من الأصول الثابتة للانتفاع بها كالعقارات أو المعدات التي لا يستطيع العميل شراؤها. [1]
- **الإستصناع:** هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يقوم بموجب الصانع بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الأخر المستصنع على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين.
- **بيع السلم:** هو عقد يتم بموجبه دفع الثمن نقدا من قبل المشتري (البنك) إلى البائع الذي يلتزم بتسليمه سلعة معينة محددة في أجل معلوم فهو بيع أجل بعاجل.
- **القرض الحسن** : طالما المصرف الاسلامي لا يعطي بالفائدة وعليه سيقوم بتقديم هكذا قروض على أن يلتزم المقترض بإعادة المبلغ المقترض في تاريخ أو تواريخ ثابتة ومحددة وبدون فوائد مطلقة .[2]

المطلب الثاني: الفروقات الجوهرية بين النظام المصرفي التقليدي والإسلامي

رغم تشابه كل من النظام المصرفي الإسلامي والتقليدي في طبيعة كونهما آلية لتطبيق العمل المصرفي (تعبئة المدخرات وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية) إلا أنه توجد فروقات جوهرية تميز النظام المصرفي الإسلامي عن نظيره التقليدي وأهمها:

- يمكن القول أن الفرق الجوهري بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي يتلخص في أن الأخير يقوم على اقتراض وإقراض ، بينما يقوم البنك الإسلامي على أساس استقطاب الأرصدة لتشترك معه في عوائد الاستثمار في مشروع ما .[3]
- التزام البنوك الاسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها فهي مؤسسات استثمارية ذات رسالة تنموية واجتماعية.

[1] . أشرف محمد دوابة، الاستثمار في الاسلام، الطبعة الأولى، دار السلام، 2009، صفحة 202 . 206 . 208.

[2] . بعزيز السعيد، مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره صفحة 11.

[3] . محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعة، 2013، صفحة 275.

- البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذ وعطاء.
- هناك اختلاف فيما يخص الوساطة المالية حيث الوساطة الإسلامية تستند على الأصول وترتكز على تقاسم المخاطر .[1]

جدول رقم (4) أهم الفروقات بين مبادئ العمل المصرفي التجاري والإسلامي:

أوجه المقارنة	المصرف التجاري	الصرف الإسلامي
الربح	الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة	الربح ناتج عن الاستثمار الفعلي لأموال المودعين
النشاط الأساسي	يتلقى القروض ويقرض (تاجر ديون يقترض ويقرض)	يسهم مباشرة في تمويل المشروعات بتأمين حاجاتها من السلع والخدمات (اقتصاد حقيقي)
الاتجار المباشر	لا يستطيع القيام به (شراء وبيع السلع)	يقوم بالاتجار المباشر في شراء وبيع السلع وفقا للصيغ أو العقود التى نص عليها فقه المعاملات
الودائع	يقبل الودائع لأجل ويتعهد بردها مع فوائدها	يقبل الودائع الاستثمارية على أساس بعض عقود فقه المعاملات المالية وتوزع الربح أو (الخسارة) الناتج من التوظيف
الضوابط	قانونية	شرعية + قانونية
الآلية	سعر الفائدة	المشاركة في الربح والخسارة
النظرة إلى النقود	سلعة (تاجر قروض أو نقود)	وسيلة الحصول على سلع الخدمات
الرقابة الشرعية	لا توجد هيئة للرقابة الشرعية	ضرورة وجود هيئة للرقابة الشرعية تصدر الفتاوى في المسائل الجديدة وتراقب التطبيق
صيغ توظيف الأموال	قروض ربوية	توظيف وفقا لعقود التمويل الإسلامي (بيوع ، مشاركات ، إجارات ... الخ)

[1]. طلحة عبد القادر، يزيد قادة، صوار يوسف، واقع البنوك الاسلامية كبديل للبنوك التقليدية، المجلة المالية والأسواق، العدد 5، 5 سبتمبر 2016، صفحة 54.

الحلال والحرام	ليس شرطا أساسيا لتوظيف الأموال	لا تمول المصارف الإسلامية مشروعات تمارس الأنشطة المحرمة

المصدر: حسن الرفاعي، مبادئ العمل المصرفي الإسلامي، ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي الأول، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الفقه المصرفي الإسلامي، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 05/04 يناير 2016، صفحة 28.

المطلب الثالث: أوجه التشابه بين النظام المصرفي التقليدي والإسلامي

هناك العديد من أوجه التشابه بين النظامين المصرفي الإسلامي والتقليدي أهمها

أوجه التشابه بين المصارف الإسلامية والتقليدية

1- كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية مؤسسات مالية ومصرفية تقوم على تلقي الأموال من الجمهور، واستخدامها لهذه الموارد أي أنها تقوم بنفس العملية وتضمن الحصول على الموارد المالية واستخدامها بما يتلاءم وطبيعة كل منها. [1]

2- تتمثل كل من المصارف الإسلامية والتقليدية باعتبارها وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

3- تتماثل المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في القيام ببعض أوجه الاستثمار التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وهو الأمر الذي ينطبق على المصارف المتخصصة التي تعمل على تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية ولكن طريقة التعامل في صيغة الاستثمار تختلف.

4- تقديم خدمات مصرفية متشابهة للعملاء كقبول وإصدار الكفالات وخطابات الضمان وخدمة الحوالات المصرفية وبيع وشراء العملات الأجنبية.[2]

5- تقوم البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على أساس اعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارستها لأعمالها إلا أن درجة التمسك هذه تكون أشد صرامة وقوة في حالة البنوك التقليدية.[3]

6- البنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية هي جزء من النظام المصرفي الذي يكون على رأسه البنك المركزية والذي يمثل الدعامة الأساسية في النظام المصرفي.[4]

---

[1] . فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث الأردن، 2006، صفحة 99.

[2] . جابر شعيب الإسماعيل، التمويل الاستثماري طويل الأجل في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستر، جامعة حلب، سوريا، 2011، الصفحة 55 . 56.

[3] . فليح حسن خلف، البنوك الاسلامية، نفس المرجع، صفحة 99.

[4] . شعبان محمد علي أحمد، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصرفي الإسلامي، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، صفحة 50.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تعتبر مراجعة الدراسات السابقة لأي موضوع بمثابة القاعدة الأساسية لبنائه والنقطة الجوهرية في أي بحث علمي فهي تشمل أهم الدراسات المتصلة بالموضوع.

المطلب الأول: دراسات محلية، عربية وأجنبية

أولا: دراسة سلمان ناصر: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والأفاق من خلال دراسة تقييميه مختصرة سنة 2006.

أ ـ الاشكالية: مدى نجاح تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر؟

ب ـ أهداف الدراسة:

1- تقييم تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر تتمثل أساسا في تجربة بنك البركة الجزائري Banque Baraka Algérie

2- رصـــد ما حققه بنك البركة من انجازات أو ما ســـجله من إخفاءات وذلك بالاعتماد على بعض الأرقام والمؤشرات التي وردت في تقارير هذا البنك.

3- الدراسة سوف تقتصر على جانب الأنشطة المالية دون الجانب البشري، وذالك بغرض الوصول إلى بعض الحقائق والاستنتاجات العلمية.

ج ـ نتائج الدراسة:

1- إن تجربة البنوك الإســـلامية في الجزائر ممثلة في بنك البركة الجزائري على قصـــر مدتها تعد تجربة ناجحة ويمكن الاعتماد عليها وتقييمها بما يخدم الصيرفة الاسلامية وذلك بالعمل على معالجة السلبيات والنقائص.

2- تدعيم كل ما هو ايجابي بنك البركة خاصة وأن تجربة البنوك الإسلامية في العالم تعتبر قصيرة نسبيا.

3- لترشـيد هذه التجربة هي احتكاك المسـتثمر بين المسـئولين على بنك البركة الجزائري ومسـئولين من بنوك إسلامية أخرى خاصة العريقة منها.[1]

ثانيا: دراســة مطهري كمال: دراســة مقارنة بين البنوك الإســلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤســسـات الصـغيرة والمتوسطة (دراسة حالة بنك البركة وبنك القرض الشعبي الجزائري) سنة 2011.

أ ـ الإشكالية: ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما هو الاختلاف بين الأساليب التمويلية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأي المصدرين أقل تكلفة في تمويل وتنمية هذه المؤسسات؟

ب ـ أهداف البحث:

1- التعرف على ماهية وخصائص كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

2- التعرف على دور البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- مقارنة الأساليب التمويلية للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وإبراز الأساليب الأكثر ملائمة والأقل تكلفة في تنمية المؤسسات.

[1] . سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والأفاق من خلال دراسة تقيمية مختصرة، مرجع سبق ذكره.

ج ـ نتائج البحث:

1 – معاملة بنك الجزائر لبنك البركة الجزائري الإسـلامي بنفس القوانين المطبقة على باقي البنوك التقليدية الربوية في الجزائر يخلق صـعوبة تجعل عمل بنك البركة شـبه مسـتحيلة لتعارض هذه القوانين مع مبادئ البنك المسـتمدة أسـاسـها من الشـريعة الإسـلامية، تجعل صـيغ التمويل التي تتبعها البنوك الإسـلامية أقرت في التطبيق العملي من الصيغ المتبعة لدى البنوك التجارية التي تتعامل بالفائدة.

2– الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري محدودة نوعا ما، مقتصرة على البيوع المؤجلة كالمرابحة

3– مبالغة كلا البنكين في مقدار وشـــكل الضـــمانات التي يطلبها من العميل الذي يتقدم له بطالب التمويل دون إعطاء خصوصية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

ثالثا: دراسة بلدغم فتحي، بن عزة إكرام: مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي "تقييم تجربة الجزائر " مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة.

أ ـ إشكالية الدراسة: فيما تتمثل أساليب تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر والتحديات التي تواجهها؟

ب ـ أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم أساليب الصيرفة الإسلامية إضافة إلى تطوير العمل بالصيرفة الإسلامية بالجزائر كما تحاول الورقة البحثية تقديم حلول واقتراحات من أجل تفعيل مكانة الصـيرفة الإسـلامية والعمل بها في الجزائر.

ج ـ نتائج الدراسة:

ـــ آليات الصيرفة الإسلامية تلعب دور هام في المالية الإسلامية على غرار الصكوك التي تعد أداة كبيرة لتطوير الإقتصاد وتشكل الخيار الأنسب لاستقطاب الأموال المكدسة في البيوت وبالمقابل يمكن أن تستغل في مشاريع.

ـ أضحى توجه الجزائر نجو الصيرفة الإسلامية أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين .[2]

رابعا: دراسـة محمد الطاهر الهاشـمي: أسـاليب التمويل والاسـتثمار في المصـارف الإسـلامية وأثرها التنموي، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي سنة 2018.

أ ــ إشكالية الدراسة: تتمثل مشكلة البحث في دراسة وتحليل أساليب التمويل والاستثمار التي تستخدمها المصارف الإســـلامية وتقييم دورها في توظيف الأموال المتاحة لديها في خدمة التنمية الاقتصـــادية من منظور نموذج المؤسسين.

ب ـ أهداف الدراسة:

[1] . مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر.

[2] . بن عزة اكرام، بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر، العدد 3، 2018، صفحة 82 . 84.

ـــــــ يهدف البحث إلى تحليل واقع عينة من المصارف الإسلامية لتقييم مدى سعيها في الواقع العملي إلى توظيف الأموال المتاحة لديها واستخدام أساليب التمويل والاستثمارات الشرعية المتنوعة في تحقيق أهدافها المعلنة لدعم النشاط الاقتصادي الحقيقي والاجتماعية الشاملة ومقارنته بالنموذج المصرفي الإسلامي التنموي عند المؤسسين.

ج ـ نتائج الدراسة:

1- لازلت معظم المصارف الإسلامية تركز عند تقديمها التمويل على أسلوب المرابحة.

2- لم تحظى أساليب التمويل والاستثمار بالمشاركة والمضاربة على اهتمام المصارف الإسلامية حتى الآن فهي ما بين غائبة عن سياسات المصارف التمويلية أو مطبقة بنسب لا تكاد تذكر بالنسبة لحجم الأموال المتاحة للمصارف.

3- إن المصارف المتحولة عن المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية يصعب أن ننجح في اعتناقها رسالة المصرف الإسلامي القائمة على أولويات الاستثمار الحقيقي والتنمية الشاملة، وأن تقوم بدور فاعل، إذ أبقت على نمط إدارتها وتخطيط سياسات عملها التقليدية حتى وإن نجحت في استبدال الأساليب التقليدية. [1]

خامسا: دراسة siraj Ahmed. Fayza Ahmed. Islamic finance more expectation and less disappointmet.

أ- **أهداف الدراسة:** تقديم فكرة أفضل على التمويل الاسلامي من أجل تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية لتحقيق أهدافها على المدى الطويل وخدمة المجتمع بشكل أفضل كما تحاول هذه الدراسة الرد على الادعاءات الشائعة حول محدودية وعدم مشروعية النظام المصرفي الاسلامي.

ب-**نتائج الدراسة:**

ـــ تطوير الخدمات المصرفية الاسلامية يعزز كفاءة الاقتصاد الكلي فهو يدعم الاستثمار الحقيقي ويوفر العديد من البدائل لتعزيز تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ـــ هناك بعض الآراء المتناقضة حول عملية التمويل الاسلامي وأفكاره وممارساته بين العلماء ولكن هذه الانتقادات أدت إلى تحسين النظام المصرفي الاسلامي الذي أظهر تقدم سريع في العقود القليلة الماضية.

. من المتوقع أن يزدهر التمويل الاسلامي في المستقبل بسبب مبادئه الأخلاقية .[2]

سادسا: **Farzlu** rrahman Syarif Regulatory framework for Islamic finanial institutios Lesson Learnt between malaysia and indonesia.

أهداف الدراسة: تحليل الإطار التنظيمي للمؤسسات المالية الاسلامية في ماليزيا واندونيسيا وتقييم أداء هذه الأخيرة على رأسها البنوك المركزية.

---

[1] . محمد الطاهر الهاشمي، أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية وأثرها التنموي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر، المؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الاسلامي، تركيا 16 . 17 أفريل 2018، صفحة 4 . 5، صفحة 47، 48.

[2] . siray Ahmed، Fayaz Ahmed، Islamic finance more expectation and less disappointment investment Management Financial Innovations Volume 14 ,Issue 2017.

نتائج الدراسة:

- يتم تنظيم المؤسسات المالية والإسلامية وفق لمبادئ الشريعة الاسلامية.
- يحافظ البلدان على نظام مزدوج للإطار التنظيمي الذي يأخذ بعين الاعتبار النظام المالي التقليدي والإسلامي.
- تتمتع البنوك المركزية في اندونيسيا وماليزيا بالسلطة الكاملة لسن القوانين والسياسات النقدية لتنظيم المؤسسات المالية. [1]

المطلب الثاني: القيمة المضافة

أولا: نقد الدراسات السابقة

إن الملاحظ للدراسات السابقة يدرك بوضوح ما يلي:

- عدم طرح فكرة الصيرفة الإسلامية كحل نموذجي للمشاكل والعراقيل التي تواجه النظام المصرفي الجزائري الحالي بل معالجتها من باب أنها إحدى الإجراءات ممكنة فقط في ظل إطار مجموعة من الاصلاحات.
- التركيز على خلق بنوك إسلامية في ظل النظام الربوي وتغيب فكرة إيجاد نظام مصرفي إسلامي كبديل للنظام المصرفي الربوي في الجزائر أو موازي له.
- تطرق إلى أساليب التمويل الإسلامي على أنها جزء منفصل على البنوك الإسلامية ويمكن دمجها في البنوك الربوية واستمرارية مشروعيتها من ناحية عقائدية.

ثانيا: نقاط التباين بين دراستنا والدراسات السابقة

- تأكيد على أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية من حيث أساليب التمويل لكل منهما وربط أساليب التمويل الإسلامي بالبنوك الإسلامية لتحقيق مشروعيتها العقائدية.
- ابراز مرونة النظام المصرفي الجزائري وقدرته على مواكبة التطورات الاقتصادية وتحسين مستواه بصورة ملحوظة.
- عدم التركيز على المقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الجزائر وهذا لخضوعهم لنفس القوانين والتشريعات المصرفية رغم الاختلاف التام في مبادئ عمل كل منها.

[1] Fazlu rrahman, syarif, Reyulatory Framework for Islamic financail institutions Less learnt Between malaysia and indonesia, Halal produt and Research volume 2 Nomor 2 Desember 2019.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل فان النظام المصرفي الجزائري ورغم الإصلاحات المستجدة في قانون النقد والقرض90 /10 وتعديلاته إلا أن نتائجها لم تكن لها انعكاسات ايجابية في تحسين أداء البنوك الجزائرية ولا إرساء أسس منظومة مصرفية قادرة على توفير مناخ تنافسي بين البنوك ومنه أصبح النظام المصرفي الجزائري الحالي ملزم على مسايرة التطور الحاصل على المستوى العالمي وخاصة العربي والتوجه نحو تطوير نظام الصيرفة الإسلامية وإعطائها مجال أكبر على الساحة المصرفية باعتبارها تمثل الحل الأمثل للمشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري وأهمها ضعف جمع المدخرات وأيضا التماشي مع البيئة الإسلامية المحيطة به ،فالمصارف الإسلامية تعد مؤسسات مالية مصرفية اقتصادية واجتماعية تنموية تسعى إلى تحقيق أهداف تخدم الفرد والمجتمع ككل .

الفصـــل الثاني: أفاق وتحديات الجهاز المصـــرفي الجزائري في ظل نظام الصيرفة الإسلامية

المبحـث الأول: مكـانـة البنوك الإســـلاميـة في النظـام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: مصـــداقية العمل المصـــرفي الإســـلامي في الجزائر

تمهيد:

رغم تواجد المصـــارف التقليدية في الجزائر إلا أنها لم تلقى ذلك التجاوب المطلوب من طرف أفراد المجتمع الجزائري وخاصـــة في قدرة هذه الاخيرة على اســـتقطاب المدخرات الأمر الذي دفع بالجزائر لفتح المجال أمام المصارف الإسلامية وبدأت بتأسيس بنك البركة الإسلامي ثم بنك السلام ، ورغم حداثة التجربة إلا أنها حققت نتائج مرضـية في ظل وجود عدة عراقيل قانونية ونظامية ولذلك بدأت في الفترة الأخيرة التركيز على موضـوع الصـيرفة والخدمات الإســلامية كأحد الحلول الفعالة التي تراهن عليها الحكومة للخروج من الأزمة الاقتصــادية الحالية وذلك باستقطاب الأموال المتداولة في السوق غير الرسمية وتجلى بطرح سلطة رسمية لمنتجات إسلامية في المصارف العمومية (التقليدية) ولذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين :

- **المبحث الأول:** مكانة البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري
- **المبحث الثاني:** مصداقية العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

المبحث الأول: مكانة البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

البنوك الإســـــلامية في الجزائر حديثة العهد إذ أنشـــئت بموجب قانون النقد والقرض 10/90 في إطار فتح القطاع المصـرفي الجزائري للخواص، فتم تأسـيس بنكين إسـلاميين البركة والسـلام وذلك وفق ما ينص عليه القانون الأساسي لكل منهما، فحين تجاهل بنك الجزائر الطبيعة الإسلامية لبنكين من خلال العلاقة التي تجمعه معهما.

المطلب الأول: البنوك الإسلامية في الجزائر

يعد بنك البركة الجزائري أول إسلامي أنشأ في الجزائر سنة 1991 برأس مال مختلط، ثم تبع ذلك انشاء بنك السلام سنة 2008 برؤوس أموال خاصة.

الفرع الأول: تقديم بنك البركة الجزائري

أولا: تعريف بنك البركة الجزائري

تأســـس بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري وبدأ نشـــاطه المصرفي الفعلي خلال شهر سبتمبر 1991، وهو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص).

مســـاهموه بنك الزراعة والتنمية الريفية BADR وشـــركة دالة البركة القاضـــبة الســـعودية ،وينظم بنك البركة الجزائري بموجب أحكام القانون رقم 03 – 11 المؤرخ 26 أغســـطس 2003 المتعلق بالعملة والائتمان جميع العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية .[1]

ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصـــرفية والتي تتكون من 12 بنكا وهي بذلك موزعة على 12 دولة حيث يبلغ رأس مالها أكثر من 1.5 مليار $ تقدم خدمتها لعملائها في أكثر من 300 فرعا وفي هذا الاطار فإن بنك البركة الجزائري يستفيد من الخبرة المتبادلة بين فروع المجمع وخاصة في مجال إدارة المخاطر .[2]

ويعد بنك البركة الجزائري من بين البنوك العاملة في الجزائر الذي ينص صراحة في القانون الأساسي في المادة 3 في فقرتها السابقة بأن يقوم بأعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا.

وقد قام البنك برفع قيمة رأس المال ســـنة 2006 بمقدار أربعة أضـــعاف أي ما يعادل 2.5 مليار دينار جزائري حسب الأمر 03 – 11 والذي تغير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين حيث أصبحت:

- نسبة مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساوية إلى 44 %.
- نسبة مشاركة دالة البركة والقابضة إلى 56%.

وحسب القانون 08 – 04 المؤرخ في 2008/12/23 تم رفع رأس المال البنك في شهر ديسمبر 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري مع الاحتفاظ بنفس نسب المشاركة، ولقد تضاعف حجم ميزانية الأصول أكثر من 74 مرة في الفترة الممتدة مابين 1993 ـ 2016.

---

[1] – www.albraka-bank.com. 25 /03/2020 تاريخ الاطلاع

[2]. الجوزي جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري، مجلة الجزائر للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، صفحة 83.

أما في مجال التمويل الاســتثمار بالصــيغ الإســلامية فقد بلغت ما قيمته 80627 مليون دينار جزائري لدى بنك البركة سنة 2014 مقابل 59637 مليون دينار سنة 2008 أي نسبة أكثر من 35 %.[1]

وبلغ عدد فروع بنك البركة 30 فرعا سنة 2018.

ثانيا: أهم مراحل تطور بنك البركة

نشط واستباقى بنك البركة منذ إنشائه استمر بنك البركة في تطوره وتنويع أنشطته بهدف وحيد وهو تلبية الاحتياجات المباشرة والكامنة لجميع أصحاب المصلحة:

1991: انشاء بنك البركة.

1994: الاستقرار والتوازن المالي لبنك البركة.

1999: المشاركة في تأسيس شركة البركة وعي الأمان.

2000: المرتبة الأولى بين المؤسسات المصرفية ذات رأس المال الخاص.

2002: إعادة توزيع البنك في قطاعات السوق الجديدة وتحديد المهنيين والأفراد.

2003: إنشاء شركة ترويجية "دار البركة " برأس مال 1550000000 دينار جزائري.

2006: زيادة رأس المال البنك إلى 2500000000 دينار جزائري.

2009: زيادة رأس المال الثاني للبنك إلى 10000000000 دينار جزائري.

2012: تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2015: إنشاء معهد البحوث والتدريب IRFI في التمويل الإسلامي.

2015: SATEC إنشاء الشركة التابعة برأس مال قدره 15000000 دينار جزائري.

2016: الريادة في مجال التمويل الإسلامي على مستوى القطر الجزائري.

2017: زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.

2018: أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي، تصنيف مجلة Globai finance.

2018: من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.

2018 : من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية .[2]

ثالثا: خصائص وأهداف بنك البركة الجزائري

أ- خصائص بنك البركة الجزائري:

لكل بنك مجموعة من الخصائص والأهداف تميزه عن غيره من البنوك حيث يعتبر بنك البركة الجزائري واحد منها:

[1] . الجوزي جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري، مرجع سبق ذكره، صفحة 82، 83.

[2] . www. Albaraka –bank. com. 25/03/2020 تاريخ الاطلاع

يعتبر بنك البركة الجزائري جزء مهم من مجموعة البركة البنكية الإسلامية وبذلك يستمد خصائصه ومقومات استمراره من الخلفية الفلسفية لهذه المجموعة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- **بنك مشـــاركة:** يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصـــت عليها الشـــريعة الإســـلامية في باب أحكام المعاملات المالية والتي أقرها الفقهاء والمفكرين المسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة وهو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشـــريعة الإســـلامية ســـواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين والممولين أو ما تعلق منها بالأنشطة المصرفية والاستثمارية والتمويلية.

2- **بنك مختلط:** بما أن بنك البركة الجزائري مؤسس برأسمال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري فهو يشكل حالة استثنائية ونادرة في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية التي يعود أغلبها لرأس المال الخاص إذا استثنينا بنك التنمية الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة مالية دولية.

3- **بنك ينشط في بيئة مصرفية تقليدية :** يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأمر والنظم الرقابية التي يعتمدها البنك الجزائري والمتبني على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك والقيم التي أنشئ في ضوئها ، إن هذا الأمر يجعل بنك البركة الجزائري يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام في الجزائر باعتبار أن كل البنوك والمؤسسات المالية .[1]

ب- أهداف بنك البركة الجزائري

لقد بينت المادة 3 من القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري أهدافه كما يلي:

يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمارات المنظمة على غير أساس الربا وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي:

✓ تحقيق ربح من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة.

✓ تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار في الأسلوب المصرفي بالمشاركة.

✓ توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الاعادة من التسهيلات المصرفية التقليدية .[2]

ج ـ أنشطة بنك البركة الجزائري

فبنك البركة يسعى جاهدا إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال قيامه بمجموعة من الأعمال نذكر منها:

1- القيام سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل الوطن أو خارجه بجميع الخدمات المصرفية التقليدية أو المستحدثة ويدخل في نشاطه ما يلي:

- قبول الودائع وتوزيعها على ثلاثة أنواع هي:

[1] . فضالة خالد، دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، صفحة 176 . 177.

[2] . فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، 209.

- الحساب الجاري، حساب التوفير، حساب لأجل (حساب استثماري مخصص، حساب استثماري غير مخصص)، صرف قيم الشيكات المسحوبة ومقاصتها، تحصيل الأوراق التجارية وتحويل الأموال في الداخل والخارج، الخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- يوفر بنك البركة توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات والمهنيين، تعينهم على انجاز مشاريعهم الاستثمارية وتلبية حاجياتهم الاستغلالية حيث يقترح سيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك (المرابحة، البيع لأجل، الاجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة ... الخ).
- كما يقدم البنك مجموعة من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتوفر حلول فعالة تخدم تطلعات عملاءه في إطار وسائل الدفع الدولية (كتحويلات الحرة والتحصيلات والاعتمادات المستندية والكفالات الدولية).
- في مجالات الاستثمار يقترح البنك للمهنيين الراغبين في تنمية أموالهم بسهولة وامان مختلف أنواع الحسابات الاستثمارية بالمبالغ والمدة التي يرغبون بها، ويتم حساب الأرباح على حساب نظام توزيع الأرباح.
- القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.

2- الخدمات الاجتماعية وذلك من خلال تقديم القرض الحسن للغايات الانتاجية في مختلف المجالات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته كذلك إنشاء وإدارة الصناديق المتخصصة لمختلف الغايات المستهدفة.

3- المهام التكميلية والأعمال الإضافية كإبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والشركات المحلية والأجنبية وإنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التعاوني لصالح البنك أو المتعاملين معه يستطيع البنك أن يمتلك الأصول المنقولة وغير المنقولة بحيث يقوم بيعها واستثمارها وتأجيرها.

ولاعتباره بنكا شموليا فان بنك البركة الجزائري يقترح لائحة من المنتجات المبتكرة والمتماشية مع اخر ما تعرضه التكنولوجيا.

- خدمات التحويل عن بعد ووسائل الدفع الالية... الخ. [1]

[1] . www.elbaraka.bank.com 25/03/2020 تاريخ الاطلاع:

د . تقديم بنك البركة من خلال بعض المؤشرات

1- تطور حجم مجموع الميزانية

الجدول رقم (5): تطور حجم الميزانية لبنك البركة بناءا على تقارير البنك من 2016 . 2018

الوحدة: القيمة (مليون دج) . النسبة %

السنوات	حجم الميزانية (مليون دج)	مقدار التطور السنوي	النسبة %
2015	193573	-	
2016	210344	16771	8.66
2017	248633	38289	28.83
2018	270996	22363	18.99

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري 2016، 2018

مجموعة الميزانية:

يتضح من الجدول تزايد مستمر في حجم الميزانية حيث تقدر ب: 270996 مليون دج عند نهاية 2018 مجملة بذلك زيادة قدرها 22363 مليون دج أي بنسبة +8.99% مقارنة بالسنة المالية 2017 و28.83 % مقارنة بالسنة 2016.

2- تطور حقوق الملكية:

الجدول رقم (6): تطور حقوق الملكية لبنك البركة بناءا على تقارير البنك 2016 . 2018

الوحدة: القيمة (مليون دج) . النسبة: %

السنوات	حجم حقوق الملكية (مليون دج)	مقدار التطور السنوي	نسبة الزيادة السنوية %
2015	23463	-	-
2016	24312	849	3.62
2017	24546	2888	11.75
2018	27429	2883	11.75

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك البركة . الجزائر . 2016، 2017، 2018

يتضح من الجدول تطور ملحوظ لحقوق الملكية حيث قدر مجموع حقوق الملكية ب 27429 مليون دج بالنسبة لسنة 2017 أي بزيادة تقدر ب 2888 مليون دج بنسبة +11.75 % و3117 مليون دج مقارنة بالسنة المالية 2016 و23463 مليون دج لسنة 2015.

3 . الودائع:

الجدول رقم (7): تطور الودائع لبنك البركة بناءا على تقارير البنك 2016 . 2018

الوحـدة: القيمـة (مليون دج) . النسبة %

السنوات	حجم الودائع (مليون دج)	مقدار التطور السنوي	نسـبـة الـزيـادة السنوية%
2015	154562	–	
2016	170137	15575	10.08
2017	207944	37807	22.22
2018	223995	16051	7.69

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك البركة . الجزائر . 2016، 2017، 2018.

نلاحظ من الجدول تزايد مستمر لحجم الودائع حيث بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل 223995 مليون دج مسجلة زيادة قدرها 16 مليار دج أي بنسبة 7.69 + % مقارنة بالسنة المالية 2017 و31.59+% مقارنة بالسنة المالية 2016.

4 . تطور التمويلات:

الجدول رقم (8): تطور حجم التمويلات لبنك البركة بناءا على تقارير البنك 2016 . 2018

الوحدة: القيمة (مليون دج) . النسبة %

السنوات	حـجـم الـتـمـويـلات (مليون دج)	مقدار التطور السنوي	نسـبة الزيادة السـنوية %
2015	96453	–	-
2016	110711	14258	14.78
2017	139677	28966	26.16
2018	156460	16783	12.02

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك البركة . الجزائر . 2016 . 2017 . 2018

يتضح من الجدول ارتفع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 16783 مليون دج أي بنسبة 12.02 % مقارنة للسنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 156460 مليون دج نهاية سنة 2018 مسجلة قدرها 45749 مليون دج أي بنسبة 41.32 % مقارنة بالسنة المالية 2016.

5 . حجم الايراد المصرفي الصافي:

الجدول رقم (9): تطور حجم الايراد المصرفي الصافي لبنك البركة بناءا على تقارير البنك 2016 ـــــ 2018

الوحدة: القيمة (مليون دج) . النسبة: %

السنوات	حجم الايراد المصرفي الصافي (مليون دج)	مقدار التطور السنوي	نسبة الزيادة السنوية %
2015	7818	-	
2016	8539	721	9.22
2017	8669	130	38.77
2018	11850	3181	36.69

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك البركة . الجزائر . 2016 . 2017 . 2018

يتضح من الجدول تطورا ملحوظ في حجم الايراد حيث قدر الايراد المصرفي الصافي ب 11850 مليون دج مقابل 8669 مليون أي بنسبة 36.69 % مقارنة بسنة 2017 و8539 مليون دج لسنة 2016 بزيادة قدرها 3311 مليون دج أي بنسبة 38.77 مقارنة بالسنة المالية 2016.

6 . نتيجة السنة المالية: (الناتج الصافي)

الجدول رقم (10): تطور حجم نتيجة السنة المالية لبنك البركة بناءا على تقارير البنك 2015 ـ 2016

الوحدة: القيمة (مليون دج) .

النسبة: %

السنوات	حجم نتيجة السنة المالية (مليون دج)	مقدار التطور السنوي	نسبة الزيادة السنوية %
2015	4108	-	-
2016	3984	-124	-3.02
2017	3548	-436	-10.94
2018	5167	+1.619	+31.33

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك البركة . الجزائر . 2016 . 2017 . 2018

يتضح من الجدول تذبذب في حجم النتيجة السنوية المالية حيث شهدت انخفاض خلال سنتي 2016، 2017 وحققت نتيجة سالبة، بينما شهدت ارتفاع ملحوظ خلال سنة 2018، حيث قدر نتيجة السنة المالية 5167 مليون دج مقابل 3548 مليون دج بالنسبة لسنة 2017 و3984 مليون دج لسنة 2016 مسجلة بذلك زيادة قدرها 1183 مليون دج خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أي بنسبة زيادة قدرها 29.70+ %.

الفرع الثاني: تقديم بنك السلام الجزائري

أولا: نشأة وتعريف بنك السلام

أ . نشأة بنك السلام

تم الاعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائري 8 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري تم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار دينار جزائري.

انطلق نشاط المصرف رسميا بداية من تاريخ 20 أكتوبر 2008 تتكون شبكته إلى غاية سنة 2018 من 13 فرعا ويتطلع إلى فتح 04 فروع جديدة خلال سنة 2019.

وبلغ عدد فروع بنك السلام 17 فرعا سنة 2019 موزعة على مختلف ربوع الوطن.

طبقا لنظام بنك الجزائر رقم 04 ــ 08 المؤرخ في 2008/12/23 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر يبلغ رأسمال المصرف 10000000000 دج يتشكل من 5000000 سهم تقدر القيمة الاسمية لكل سهم 2000 دج.[1]

ب . تعريف بنك السلام الجزائري

مصرف السلام الجزائري بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثرة للتعاون الجزائري الخليجي تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام الجزائري يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جمع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.[2]

ج . وظائف بنك السلام الجزائري

يعتبر بنك السلام الجزائري شامل حيث يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد وأهم الخدمات التي يقدمها هي:

1- **متطلبات المصرف:** يقترح بنك السلام الجزائري مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة ما صاغته الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها.

2- **عمليات التمويل:** مصرف السلام الجزائري يمول المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الاجارة، المرابحة، الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، بيع الأجل ... إلخ.

---

[1] . بنك السلام الجزائري، التقرير السنوي 2018، بنك السلام الجزائري، الجزائر 2018، صفحة 47.

[2] – http : www. Alsalam algeria .com/ ? path=catalogue produits. Famille .25/03/2020. تاريخ الاطلاع

3- **التجارة الخارجية:** مصـرف يضـمن تنفيذ تعاملاته التجارية الدولية دون تأخير حيث يقترح خدمات سـريعة وفعالة من: وسائل الدفع على المستوى الدولي، العمليات المستندية، التعهدات، وخطابات الضمان البنكية.

4- **الاســتثمار والادخار:** ترغيبا في تنمية رأس المال واســتثمار فائض ســيولته يقترح حلول جذابة وآمنة من خلال:

اكتتاب سندات استثمارية، فتح دفتر التوفير، بطاقة التوفير، حساب الاستثمار ... إلخ.

5- **الخدمات:** خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصــــرفية عن بعد، خدمة مايل سويفت، بطاقة الدفع الإلكتروني، بطاقة السلام فيز الدولية، خزانات الأمانات ... إلخ. [1]

د . الخطة الاستراتيجية 2019 ـ 2021:

تم اعتماد الخطة الاستراتيجية للمصرف للأعوام 2019 ـــ 2021 من قبل مجلس الإدارة بأهداف طموحة للنهوض بخدمات المصـــرف بما يحقق رضـــى العملاء ويدر بالأرباح المجزية للمســـاهمين، حيث تتمحور أهداف الخطة الاستراتيجية الجديدة للمصرف فيما يلي:

- ✓ تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة.
- ✓ المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
- ✓ استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تناسب احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع، ويعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشـمول المالي من خلال تيسـير الحصـول على الخدمات المالية والوصـول إليها وتقديمها سواء للأفراد أو المؤسسات.
- ✓ الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة بما يحقق رضى العملاء بشكل أساسي.
- ✓ تحقيق مستوي ربحية مرضي لطموحات مساهمي المصرف.
- ✓ تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية بما يرفع من جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء.
- ✓ تطوير ورفع كفاءة الكادر البشري العامل في المصرف ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- ✓ الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقا من هوية المصرف.
- ✓ التركيز على تطبيق أحدث الأنظمة الخاصة باعتبارها حجر لتأسيس البنك الرقمي. [2]

[1] – www.alsalamalgeria.com. تاريخ الاطلاع 2020/03/25

[2] . بنك السلام الجزائري، التقرير السنوي 2018، بنك السلام الجزائري، 2018، صفحة 11، 12.

ثانيا: تطور نشاط بنك السلام من 2015 . 2018

أ . أهم مؤشرات نشاط بنك السلام 2015 . 2018

1- تطور حجم الودائع:

الجدول رقم (11): تطور الودائع لبنك السلام بناءا على تقارير البنك السلام 2015 . 2018

الوحدة: القيمة (مليون دج) النسبة %

السنوات	حجم الودائع(مليون دج)	مقدار التطور السنوي	نسبة الزيادة
2015	30110	-	
2016	34512	4392	14.58
2017	64261	29749	34.51
2018	85431	21170	32.94

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك السلام . الجزائر . 2016 . 2017 . 2018

نلاحظ من الجدول أن الودائع في ارتفاع مستمر حيث أن العملاء سجلت سنة 2018 نمو بـــ 33% مقارنة بسنة 2017 بينما بلغت نسبة النمو من سنة 2016 إلى 2017 نمو قدر بـ 82 %.

2 . تطور حجم النتيجة الصافية:

الجدول رقم (12): تطور حجم النتيجة الصافية

الوحدة: القيمة (مليون دج) النسبة %

السنوات	النتيجة الصـــافية(مليون دج)	مقدار التطور السنوي	نسبة الزيادة السنوية
2015	301	-	
2016	1080	779	23.45
2017	1181	101	9.34
2018	2481	1237	104.74

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك السلام 2016 . 2018

نلاحظ من الجدول أن النتيجة الصافية السنوية عرفت نمو مستمر سنة 2018 ب 105 % مقارنة بسنة 2017 بينما عرفت نمو بـ 9.4 % سنة 2017.

3 . تطور اجمالي الأصول

الجدول رقم (13): تطور اجمالي الاصول لبنك السلام 2015 . 2018

الوحدة: القيمة (مليون دج) النسبة %

السنوات	اجمالي الأصول(مليون دج)	مقدار التطور السنوي	نسبة الزيادة
2015	40575	-	-
2016	53104	12529	30.87
2017	85775	32671	61.52
2018	110109	24334	28.36

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك السلام . الجزائر . 2016 . 2017 . 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن ارتفاع مستمر لإجمالي الأصول خلال فترة الدراسة حيث سجلت سنة 2018 نمو بـ 28 % مقارنة بسنة 2017.

4 . تطور حقوق المساهمين:

الجدول رقم (14): تطور حقوق المساهمين 2015 . 2018

الوحدة: القيمة (مليون دج) النسبة %

السنوات	حقوق المساهمين	مقدار التطور السنوي	نسبة الزيادة السنوية
2015	14301	-	-
2016	15381	1080	7.55
2017	16563	1182	7.68
2018	17305	742	4.5

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك السلام . الجزائر . 2016 . 2018

من خلال الجدول نلاحظ أن حقوق المساهمين عرفت ارتفاع مستمر خلال مدة الدراسة حيث سجل سنة 2018 نسبة نمو بـ 4.5 % مقارنة بسنة 2017 بينما كانت نسبة النمو بـ 8 % من سنة 2016 . 2017.

ب . التمويلات الممنوحة

1 . التمويلات الممنوحة للمؤسسات

وصل حجم التمويلات الممنوحة إلى 103 مليار دج ما يعكس معدل نمو مقدار ب 49 % مقارنة بسنة 2017 ويعود ذلك بالأساس إلى توسع قاعدة المتعاملين وتنويع المنتجات وافتتاح فروع جديدة.

2- تمويل الأفراد

التمويلات الاستهلاكية: لقد عرف التمويل الاستهلاكي للأفراد تطور ملحوظ للسنة الثانية على التوالي حيث تم بيع 7425 سيارة نفعية بصيغة البيع بالتقسيط مقابل 3100 سيارة خلال السنة الفارطة مما يمثل نسبة نمو تقدر ب 139 % حيث بلغت قيمة التمويلات الممنوحة 9.3 مليار دينار جزائري خلال سنة 2018 مقابل 3.5 مليار دينار جزائري سنة 2017 ما يعادل نسبة نمو التمويلات الممنوحة تقدر ب 165 %.

كما تم التعاقد مع 9 مؤسسات حكومية لغرض استفادة موظفيها من الخدمات المصرفية الموجهة الأفراد إضافة إلى الاتفاقيات المبرمة سابقا 33 اتفاقية ما يرفع العدد الاجمالي للاتفاقية إلى 42.

التمويل العقاري: شهدت سنة 2018 نشاطا مكثفا في معالجة ملفات التمويل للأفراد وشركات الترقية العقارية لإنجاز المشاريع ذات الطابع السكني الترقوي حيث وصلت قيمة التمويلات المفعلة إلى 2.8 مليار دج ما يعكس معدل نمو يقدر حوالي 63 % مقارنة بسنة 2017[1].

3 ــ التمويلات الاجتماعية: بلغ المبلغ الاجمالي للإعلانات من حساب الخيرات خلال سنة 2018 46334335 دج مفصلة كما يلي:

الجدول رقم (15): تطور التمويلات الاجتماعية في بنك السلام سنة 2018.

نوع الاعانات	المبلغ
الاعانات الاجتماعية	800000
الملتقيات والتظاهرات العلمية	6047.873
قروض حسنة	10000000
حصص متخصصة	2000000
أنشطة أخرى	27486462

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك السلام 2018

يتضح من الجدول وجود عدة اشكال من التمويلات الاجتماعية التي تكتسي الطابع التعاوني من المجتمع والافراد حيث قدرت قيمتها ب 46334335 دج

[1] بنك السلام الجزائري، تقرير السنوي 2018، صفحة 19.

المطلب الثاني: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر مقارنة

أولا: تطور عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أضحى توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية أمرا وقعا بالنظر للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين وهو مدفع الحكومة للتفكير في تنويع المنتجات المصرفية وطرح مختلف الصيغ التي تسمح باستقطاب الأموال المتداولة والجدول التالي يوضح باختصار تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر.[1]

الجدول رقم (16): تطور مكانة الصيرفة الإسلامية بالجزائر من خلال بعض المؤشرات

السنة	المؤشرات
1991	تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر (بنك البركة) في 1991/05/20
2000	تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر (البركة والأمان سابقا ،سلامة للتأمين حاليا) في 2000/03/26
2003	طبقت الحكومة الجزائرية المصرفية الإسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة (مؤسسة عمومية) التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة 2003 ومول هذا الصندوق مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفئة الشباب بدون أية فوائد ومرافقة حينها شعار " أعطه المال ليصبح مزكيا هو الأخر "
2005	تنظيم ملتقى دولي حول : المصارف الإسلامية واقع وأفاق كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر
2006	تأسيس ثاني بنك إسلامي في الجزائر (السلام) في شهر جوان 2006 اعتماد شركة تأمين إسلامي من قبل وزارة المالية عام 2006 وهي شركة مساهمة ومعظم أسهمها مملوكة لشركة إماراتية
2008	تنظيم المنتدى الإفريقي الثالث للتمويل الإسلامي في العاصمة الجزائرية
2009	تنظيم ملتقيات دولية حول الأزمة المالية وبديل البنوك الإسلامية في عدة جامعات جزائرية
2010	تنظيم ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بين جامعة سطيف والبنك الإسلامي للتنمية
من 2011 إلى 2013	إطلاق "حملة لا للفوائد الربوية "التي انطلقت في 2011 وبعدد مشاركين يفوق 9 ألاف مشترك في الصفحة الأولى من التواصل الاجتماعي وبالقيام بمظاهرات ومسيرات سلمية عبر كامل التراب الوطني للقضاء نهائيا على الفوائد الربوية ،وكانت أهم مطالب الحملة هو إلغاء سعر الفائدة المحددة ب 1 % في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

[1] . بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر، العدد 3، 2018، صفحة 82، 84.

	ENSAJ أحد برامج ترقية سوق العمل المعتمدة من طرف الدولة من أجل دعم الشباب
2013	تم تأسيس بنك الخليج الجزائري AGB في 15 ديسمبر 2003 من خلال مساهمة 3 بنوك رائدة في السوق (بنك برقان ،وبنك الكويت ،وبنك تونس الدولي) ويقدم البنك حلول للتمويل التقليدي والإسلامي ففي عام 2013 كانت 22 % من القروض الممنوحة كانت وفق التمويل الإسلامي
2014	تزايد فتح تخصصات وفروع جديدة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي وتزايد اقبال الطلبة على التكوين في تخصصات الاقتصاد والتمويل الإسلامي ، كما أن هناك الكثير من الملتقيات والمؤتمرات التي تعتمد بهدف نشر الوعي المصرفي الإسلامي
2015	انعقاد مؤتمر ملتقى حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر الذي نظمته المدرسة العليا للتجارة بالجزائر ونوه الخبراء إلى ضرورة تعديل قانون النقد بشكل يسمح بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية ومدى أهمية توفير مختلف المنتجات الإسلامية في السوق المالية الجزائرية معتبرين أن هذا الأمر بمثابة حق يكفله الدستور لكل الجزائريين
2016	مناقشة خبراء مؤخرا الفرصة الكبيرة التي تتيحها سوق الصيرفة الإسلامية وكذلك الأفاق التي تفتحها هذه الشعبة للاقتصاد والتي يمكن أن تكون حلا بديلا لاستقطاب الأموال خاصة وأن التقديرات الحالية تشير إلى أن الجزائر تفقد ما يقارب عن 20 % من الأموال المتداولة ضمن التعاملات الإسلامية في العالم والتي تقدر بنحو 350 مليار دولار
2017	قامت الحكومة بتعديل قانون النقد والقرض الماد 45 التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل الغير تقليدي أو ما يسمى بالقروض التساهمية والتشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي المتمثل في المذهب المالكي تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية هي بنك القرض الشعبي الوطني وبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية من خلال التعديلات في قانون النقد والقرض التي تنص على وجه الخصوص مواده 67 و68 و 73 والذي يتوقع أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز ال 5 سنوات
2018	توسع نوافذ إسلامية في بنوك عمومية أي أن التجربة ستعمم على جميع البنوك العمومية الأخرى التي بدأت تدرس

	فتح نوافذ المعاملات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية وتقديم منتجات مصرفية تنافسية مع البنوك الإسلامية المعتمدة

المصدر: بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر، العدد 3، 2018، صفحة 82، 84.

ثانيا: حصة الصيرفة الإسلامية من السوق المصرفية المحلية

يتميز النظام المصرفي بهيمنة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي ادخارا وتمويلا إذ تمثل حصة المصارف العمومية من اجمالي الأصول المصرفية 85% وفي حين المصارف الخاصة تبلغ حصتها 13% ولا تتجاوز حصة المصارف الاسلامية 2 % من اجمالي النشاط المصرفي الجزائري.

الجدول التالي يوضح تطور التمويلات والودائع في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية .[1]

الجدول رقم (17): تطور حجم التمويلات والودائع في القطاع المصرفي والبنوك الاسلامية

	تطور التمويلات				تطور الودائع			
السنة / البنوك	2015	2016	2017	2018	2015	2016	2017	2018
القطاع المصرفي العام(مليار)	7275.6	7907.8	8877.9	9976.3	9200.8	9079.9	10232.2	/
بنك البركة(مليون)	96453	110711	139677	156460	154562	170137	270944	230995
بنك السلام (مليون)	210351	29587	46302	82128	30120	34512	64261	85431

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك الجزائر وبنك البركة وبنك السلام من 2015 . 2018

يتضح من الجدول تزايد في حجم الودائع والتمويلات خلال الفترة المدروسة في كل من بنك البركة والسلام حيث بلغ مجموع الودائع 309462 بينما مجموع التمويلات بلغ 238588 سنة 2018.

المطلب الثالث: علاقة البنوك الإسلامية في الجزائر بالبنك المركزي

الحقيقة أنه لم يكن شكل ومحتوى العلاقة بين البنوك المركزية والإسلامية موحد بل اختلف وفقا لظروف كل مصرف إلى 3 نماذج والجزائر تطبق النموذج الثالث.

[1] . بعزيز السعيد، مخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، صفحة 11.

أولا: دور البنك الجزائري في الرقابة على المصارف الإسلامية

للبنك المركزي دور مهما في تمثيل الدولة وسيادته على أنشطة الحياة الاقتصادية وذلك من خلال التحكم باتجاه التعامل النقدي في السوق وضبط السياسة النقدية إلى غير ذلك من المهام والوظائف.

في الدول التي أنشأت بنوك إسلامية بقوانين خاصة استثنائية والبنوك حسب هذا النموذج ليست معفاة من القوانين التي تحكم نشاط البنوك الأخرى فهي تعمل وفق لذلك، كوحدات صغيرة وسط مجموعة كبيرة من البنوك التقليدية ينظمها قانون الدولة ويشرف عليها البنك المركزي وفي هذا النموذج فإن البنوك الإسلامية بحكم طبيعتها وسماتها التي تميزها عن البنوك التقليدية ونوعية العلاقة بينهما وبين المتعاملين معها.

وبعد أن أثبت الواقع العملي مدى نجاحها وجدوها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ،تجد نفسها في مأزق حقيقي لإخضاعها لأساليب الرقابة التقليدية من قبل البنوك المركزية في الدولة التي تعمل بها.[1]

في الأخير فإن النظام المصرفي الجزائري نظام مختلط يجمع مجموعة من البنوك التقليدية إلى جانب بعض البنوك الإسلامية ويحكمها بنك الجزائر والذي يعمل وفق أحكام البنوك التقليدية وتخضع له مختلف البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بغض النظر عن طبيعتها سواء كانت إسلامية أو تقليدية ، أي البنوك الإسلامية في الجزائر تعمل في بيئة تقليدية.[2]

ثانيا: طبيعة الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية في التشريع الجزائري

لم تلقى البنوك الإسلامية اهتماما من قبل السلطة التشريعية منذ دخولها الساحة المصرفية بموجب أحكام قانون النقد والقرض رقم 10/90 الملغى فباستقراء أحكام القانون السابق نجده يخلو من أي نص يقوم على تنظيم هذا النوع من البنوك أو الإشارة إليه بصفة صريحة ولا نص على منع إنشاء هذا النوع من البنوك فتحديد طبيعة البنك ترجع لمؤسسة كما فعل مؤسسو بنك البركة الجزائري.

بعد ذلك جاءت الاصلاحات المصرفية التي تقوم على إعادة النظر في قانون النقد والقرض تمخض عنها تعديل القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض وصدور الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وهذا الأخير لم يتطرق لمسألة البنوك الإسلامية في الجزائر أو بطريقة ممارستها لأعمالها وحتى كيفية الرقابة عليها خاصة وأنها تقوم على مبادئ تتعارض مع مبادئ البنوك التقليدية فلا توجد أي إشارة إليها.

هذا يوصل إلى أن المشرع الجزائري المصرفي لم يتطرق للبنوك الإسلامية وإنما تدخل في إطار البنوك بصفة عامة بدون تحديد طبيعتها الإسلامية، وبالتالي الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية لم يعالجها المشرع وإنما أخضعها لأحكام الرقابة المصرفية المنصوص عليها في الكتاب السادس من أحكام الأمر رقم 03 ـــــ 11 المتعلق بالنقد والقرض تحت عنوان " مراقبة البنوك والمؤسسات المالية ".

---

[1] . وليد هويمل عوجان، الرقابة على المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمور، دبي، 31 مايو . 3 يونيو 2009، صفحة 13، 19.

[2] . اختير فريدة، الرقابة في الجزائر، أطروحة دكتورا، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس 2017، صفحة 283.

تجاهل مبادئ وأحكام البنوك الإسلامية في الجزائر سيؤدي إلى الكثير من الإشكالات في مجال الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة والعلاقة مع مختلف المؤسسات العاملة في السوق الجزائرية وكذلك العلاقة مع بنك الجزائر.[1]

[1] . اختير فريدة، الرقابة المصرفية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، صفحة 283، 284.

المبحث الثاني: مصداقية العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

أحرزت الصيرفة الإسلامية في الجزائر نمو ملحوظ في الفترة الأخيرة وهذا بفضل النتائج المشجعة لكل من بنك البركة والسلام الجزائري، وتوجه البنوك التقليدية لفتح شبابيك مشاركة (إسلامية) إلا أن الشبهات لازلت قائمة حول شرعيتها من الناحية الإسلامية ومدى كفاءة فعاليتها على الساحة المصرفية الجزائرية.

المطلب الأول: قراءة وتقييم نظام الصيرفة التشاركية في الجزائر

تتجه البنوك التقليدية الجزائرية لتقديم منتجات بنكية إسلامية وفق خطة تقتضي تحقيق عدة متطلبات شرعية وإدارية وقانونية نص عليها نظام الصيرفة التشاركية في الجزائر.

أولا: محتوى نظام الصيرفة التشاركية في الجزائر لسنة 2018

اختارت الجزائر فتح فروع للخدمات الإسلامية بجانب التقليدية وعلى هذا الأساس نص نظام بنك الجزائر 18 ـ 02 في المادة 1: جاء النظام لتحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية " التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد.

كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف البنك الجزائري للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية. في المادة 02 من النظام: تم تجديد المنتجات التشاركية هي المرابحة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم وكذلك الودائع في الحسابات الاستثمارية.

وتخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف "الشباك المالية التشاركية " لأحكام الأمر رقم 03 ــ 11 باستثناء الودائع في حساب الاستثمار التي تخضع لاتفاق مكتوب ومبرم مع الزبون.

ويجيز للمصرف أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وعمليات "شباك المالية التشاركية " التي يوافق المصرف على تمويلها وفق ما نصت عليه المادة 09.

يقصد "بالشباك المالية التشاركية " حسب المادة 05 دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسات مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية موضوع هذا النظام.[1]

شروط فتح الشباك التشاركي:

نصت المادة 05 من نظام بنك الجزائر 18 ـ 02 المؤرخ في 2018/10/04

ـ يجب أن يكون " شباك المالية التشاركية " مستقلا ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية.

ـ يتجسد الفصل المحاسبي بين " شباك المالية التشاركية " أو المؤسسة المالية من خلال استقلالية حسابات زبائنهم.

ـــــــ يتمثل الهدف الرئيسي من وجود قسم محاسبة أو دائرة مالية خاصة ب " شباك المالية التشاركية " في إعداد البيانات المالية المخصصة بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم " شباك المالية التشاركية "

ـ وكذلك بيان مفصل عن المداخيل والنفقات ذات الصلة.

[1] . بنك الجزائر، نظام رقم 18 . 02 المؤرخ في26 صفر عام 1440 الموافق ل 4 نوفمبر 2018 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 37 سنة 2018، صفحة 21، 22.

أيضا جاء في المادة 06: تتضمن استقلالية " شباك المالية التشاركية " عن تنظيم المصرف أو المؤسسة المالية من خلال تنظيم ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك.

وأضافت المادة 07: في حالة تعدد شباك المالية التشاركية ضمن نفس المصرف المعتمد أو نفس المؤسسة المالية المعتمدة، يجب التعامل مع "شبابيك المالية التشاركية " هذه ككيان واحد.

ويتم إعداد بيان مالي مجمع ويدرج كملحق بالبيانات المالية التي تنشر من طرف المصرف المعتمد أو المؤسسة المالية المعنية.

يجب على المصارف والمؤسسات المالية التي تحصلت على الترخيص المسبق لتسويق هذه المنتجات أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرة والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم.

- الترخيص المسبق لعرض المنتجات التشاركية:

نصت المادة 3 على ما يلي: يتعين على المصرف المعتمد النشاط أو المؤسسة المالية المعتمدة، الرغبة في عرض منتجات مالية تشاركية تقديم المعلومات الأتية:

دعما لطلب الترخيص المسبق الموجه إلى بنك الجزائر:

- بطاقة وصفية للمنتوج.

رأي مسئول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11 ـ 08 المرخ في 2011.

الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة 5 ،6 7، المذكورة في هذا النظام.[1]

ثانيا: محتوى نظام رقم 20 . 02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية لسنة 2020

أعطت الحكومة الجزائرية رسميا التصريح للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية المعتمدة في الجزائر لفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية التي كانت تسمى في النظام رقم 18 ــ 02 المؤرخ في 4 فيفري 2018 " بالشبابيك التشاركية " حيث كانت في الجزائر 3 مصارف تقليدية عمومية تعتمد الصيرفة التشاركية هي:

يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات بالإضافة إلى القواعد والشروط المذكورة في نظام رقم 18 ـ 02.

حسب المادة 2 هذا النظام: العملية البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد.

تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المنتجات المذكورة في المادة 02 من نظام 18 ـــ 02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 بالإضافة إلى حسابات الأجل.

[1] . بنك الجزائر، نظام رقم 18 . 02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المؤسسات المالية والمصارف، مرجع سبق ذكره، صفحة 22.

يقصد "بشباك الصيرفة الإسلامية " هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

- **شروط فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية**

بالإضافة إلى الشروط المذكورة في نظام 20 ــ02 المؤرخ في 15 مارس 2020: قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة للأحكام الشريعة وتسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء الصناعة المالية الإسلامية.

في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية وتتكون هذه الهيئة من 3 أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص في إطار مطابقة المنتجات الشرعية ورقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.[1]

ثالثا: أهداف نظام الصيرفة التشاركية في الجزائر

- **إصدار مجلس النقد والقرض نظاما يتعلق بالصيرفة التشاركية**

يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد حيث تشمل فئات المنتجات في إطار المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الإستصناع وسلم وكذا الودائع في الحسابات الاستثمارية.

كما يهدف هذا النظام إلى:

- التكفل بخصوصيات هذا النمط من التمويل وجمع الموارد.
- الاستجابة على أفضل وجه للتطلعات الحالية والمستقبلية للمتعاملين الاقتصاديين.
- الإسهام في توسيع نطاق المنتجات والخدمات المصرفية ذات الصلة بجميع القطاعات الاقتصادية في إطار وساطة مصرفية ومالية منظمة مكيفة.

ويحدد هذا النظام المتطلبات في المجال التنظيمي والإجرائي والمحاسبي كذلك التكوين وكفاءة المستخدمين.

وبغية ضمان تطوير متناسق لهذا القسم من النشاط المصرفي يجب أن تسند اقامته من خلال شبابيك متخصصة على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- التدرج في التطبيق
- لاستشارة في الإعداد
- إدراج جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية.[2]

---

[1] . بنك الجزائر، نظام رقم 20 . 02 المؤرخ في 15 مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 16، 2020 صفحة 33، 34.

[2] . محافظ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 والتوجهات سنة 2018، بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018، صفحة 15، 16.

الفرع الثاني: انتقادات الصيرفة التشاركية في الجزائر

1- تعتمد الحكومة على الصيرفة الإسلامية لاسترجاع الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي وهذا خطأ كبير في تسويق الصيرفة الإسلامية، لأننا نرى هنا بأن الوسيلة كبيرة والهدف صغير ولأننا نستطيع استرجاع تلك الكتلة بوسائل أخرى، أهمها الإسراع في تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وجعله إلزاميا في كثير من الأماكن.

2- ووفق هذه النية من الحكومة سنطرح هذا التساؤل مستقبلا إذا لم تنجح الصيرفة الإسلامية في استقطاب الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية فهل سنتخلى عنها.

3- كان الأرجح أن يعادل قانون النقد والقرض جزئيا حتى تعمل البنوك الإسلامية بأريحية أكبر، ولتحل جميع الإشكالات التي يمكن أن تقع فيها.

وهو ما رفضه مسئول البنك المركزي واكتفوا لإصدار النظام رقم 18 ــ 02 لتنظيم الصيرفة الإسلامية وهو نص قانوني ورد في 12 مادة لا يحل جميع مشاكل الصيرفة الإسلامية في الجزائر خاصة علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي وإشكالية الرقابة عليها والأدوات المستعملة في تلك الرقابة لأن الكثير منها لا يصلح الصيرفة الإسلامية. [1]

4- النوافذ المراد إنشائها داخل البنوك التقليدية لن تأتي آكلها لأنها لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الأموال داخل البنوك ذاتها ولأن البنك كمؤسسة مصرفية، وكوسيط مالي من المستحيل التفريق بين مال يطبعه الربا، وبين ذلك الذي لا يخضع إلى معاملة إسلامية.

5- حتى تنجح الصيرفة الإسلامية في الجزائر على الدولة تشجيع تأسيس بنوك إسلامية كاملة متكاملة.[2]

6- عدم اعتماد برامج تدريبية للموظفين أو خطة انتقالية على المدى المتوسط الطويل، التدرج في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال النوافذ وفروع للمعاملات الإسلامية.

7- عدم كفاءة الموظفين في هذه البنوك للعمل بآلية وأدوات التمويل الإسلامي، بحيث أن تكوينهم مخصص للعمل في البنوك التجارية لا غير.

8- هدف البنوك التجارية ليس عقائديا وإنما تجاري محض ،والدليل على ذلك عدم مباشرة بعض هذه البنوك التحول أو اعتماد المعاملات الإسلامية قبل إقرار الحكومة ذلك.[3]

---

[1] ـ سليمان ناصر، إطلاق الصيرفة الاسلامية يتطلب تعديل قانون النقد والقرض 19 مارس 2020
http //algeriemaintenant. Com

[2] . سليمان ناصر، لا مناص من الصيرفة الاسلامية، جريدة الحوار، 12 مارس 2020، صفحة 5.

[3] . بن براهيم العالي، رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الاسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 33، الجزائر، 2018، صفحة 60.

المطلب الثاني: تقييم الأداء للبنوك الإسلامية

يعتبر تقييم أداء المؤسسات المصرفية سواء إسلامية أو تقليدية عملية أساسية وضرورية لاستمرار المصرف لمواجهة التغيرات فهو يشخص نقاط القوة والضعف وقياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لديه.

أولا: تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي

أ- مؤشرات العائد المستخدمة في البنوك الإسلامية[1]:

العائد على حقوق الملكية ROE= النتيجة الصافية / حقوق الملكية

العائد على الأصول ROA = النتيجة الصافية /إجمالي الأصول

معدل هامش الربح PM= النتيجة الصافية /إجمالي الايرادات

1- مؤشرات العائد للبنوك الاسلامية في الجزائر:

الجدول رقم (18): تطور مؤشرات العائد لبنك السلام والبركة 2015 . 2018

الوحدة: النسبة: %

السنوات	2015		2016		2017		2018	
البنوك / المؤشرات	بنك السلام	بنك البركة	بنك السلام	بنك البركة	بنك السلام	بنك البركة	بنك السلام	بنك البركة
العائد على حقوق الملكية	2.11	17.5	7.02	16.38	7.13	14.45	13.97	18.83
العائد على الأصول ROA	0.74	2.1	2.03	1.39	1.37	1.33	2.19	1.91
معدل هامش الربح PM	17.14	52.24	47.75	46.66	35.48	40.93	44.39	43.60

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك السلام وبنك البركة 2015 . 2018

من خلال الجدول نلاحظ:

- **العائد على حقوق الملكية :** يقيس العائد على حقوق الملكية ما يحصل عليه الملاك من استثمار أموالهم في نشاط البنك ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بنك البركة حقق أعلى عائد على حقوق الملكية مقارنة مع بنك السلام حيث سجل بنك البركة انخفاضا طفيف خلال سنتين 2015 ، 2016 حيث قدر ب 17.5 % و 16.38% على التوالي ثم عرف سنة 2017 انخفاضا ملحوظ فسجل 14.45 % إلا أنه عاود الارتفاع ليحقق أعلى قيمة له سنة 2018 قدرت ب 18.83 ، في حين سجل بنك السلام ارتفاع مستمر

[1] طلحة عبد القادر ،يزيد قادر ،صوارة يوسف، واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية، مرجع سبق ذكره، صفحة 10.

في العائد خلال فترة الدراسة فسجل أدنى قيمة له سنة 2015 قدرت ب 2.1 % أما أعلى قيمة فسجلها سنة 2018 وقدرت ب 13.97 % .

ومما سبق يمكن القول إن بنك البركة يتميز بالربحية أعلى مقارنة لبنك السلام.

العائد على الأصول : يبين هذا المؤشر النتيجة المتأنية من استخدام وتوظيف عناصر الأصول لنشاط البنك ونلاحظ من الجدول تذبذب في العائد على الأصول على مستوى البنكين حيث حقق بنك البركة أعلى عائد على الأصول سنة 2015 قدر ب 2.1 % في حين سجل أدنى قيمة له سنة 2017 قدرت ب 1.43 % أما بنك السلام فقد حقق أعلى عائد على الأصول سنة 2016 قدرت ب 2.03 بينما كانت أدنى قيمة سجلها 0.75 % سنة 2015 ،وعليه فإن أداء بنك البركة كان أحسن مقارنة ببنك السلام من خلال تسجيله لمتوسط عائد على الأصول قدر ب 1.83 % مقابل متوسط عائد على الأصول لبنك السلام قدر ب 1.58 ، ونفسر ذلك بقدرة بنك البركة على تحقيق التوظيف الأمثل للأصول من أجل توليد الأرباح المرغوبة والفعالية في التحكم في الأعباء المصاحبة لتلك التوظيفات .

معدل هامش الربح : يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل هامش الربح بالنسبة لبنك السلام عرف تذبذب حيث سجل أعلى قيمة سنة 2016 بمعدل قدر 47.75 % وأدنى قيمة سجلها كانت سنة 2015 ب 17.4 % ، أما بالنسبة لبنك البركة فقد سجل أعلى قيمة له خلال سنة 2015 قدرت ب 52.24 % وأدنى قيمة له كانت خلال سنة 2017 قدر ب 40.93 % وبشكل إجمالي فإن متوسط معدل هامش الربح ببنك البركة قدر ب 45.93 % وهو أعلى من متوسط معدل هامش الربح لبنك السلام الذي قدر ب 36.19 % ، نفسر ذلك بقدرة بنك البركة على الرقابة والسيطرة على النفقات أكثر من قدرة بنك السلام .

2 . مؤشرات كفاية رأس المال في بنك السلام

معدل حقوق الملكية: حقوق الملكية / إجمالي الأصول

معدل قدرة البنك على رد الودائع: حقوق الملكية / إجمالي الودائع

الجدول رقم (19): تطور كفاية رأس المال لبنك السلام 2015 . 2012

المؤشر	معدل كفاية حقوق الملكية		معدل قدرة البنك على رد الودائع	
البنوك / السنوات	بنك السلام	بنك البركة	بنك السلام	بنك البركة
2015	25.63	12,12	47.48	15.18
2016	26.93	11.55	44.58	14.29
2017	19.30	9.87	25.77	11.80
2018	15.72	10.12	20.26	12.24

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير بنك البركة وبنك السلام 2015 . 2018

- **معدل كفاية حقوق الملكية :** تستخدم هذه النسبة للدلالة على مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل استثماراته كما تفيد في معرفة كفاية رأس المال في امتصاص الخسائر ، التي تحدث في قيم الأصول دون المساس في أموال المودعين ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل حقوق الملكية في بنك السلام شهد انخفاضا ملحوظ خلال السنوات 2016 ، 2017 ، 2018 ، حيث سجل على التوالي 26.93 % و19.30 % و15.72 % على التوالي ، أما بنك البركة الجزائري فهو أيضا عرف انخفاضا مستمر خلال السنوات التالية : 2015 ، 2016 ،2017 ، حيث سجلت على التوالي 12.12 % ، 11.15 %، 9.97 % بينما عرف ارتفاع طفيف سنة 2018 حيث سجل 10.12 % وبشكل عام كانت معدلات حقوق الملكية المسجلة في بنك السلام خلال فترة الدراسة كبر بكثير من معدلات حقوق الملكية المحققة في بنك السلام وهذا يبين أن بنك البركة الجزائري لا يعتمد بشكل كبير على أمواله الخاصة في تمويل أصوله مقارنة بنك السلام الجزائري .
- **معدل القدرة على رد الودائع:** يبين هذا المعدل مدى كفاءة حقوق الملكية في رد الودائع. نلاحظ من الجدول أعلاه أن بنك السلام الجزاري حقق معدلات أكبر مقارنة ببنك البركة الجزائري إلا أن معدلات قدرة البنك على رد الودائع في كلا البنكين كانت في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة ،حيث سجل بنك السلام الجزائري خلال السنوات 2015 ، 2016 ، 2017 ،2018 معدلات قدرت ب 47.48 %،44.58 %،25.77 % ،20.26 % على التوالي ، أما بنك البركة الجزائري فقد سجل أعلى قيمة له سنة 2015 قدرت ب 15.18 % في حين سجل أدنى قيمة له سنة 2017 قدرت ب 11.80 % وهذا يدل على ضعف كفاءة حقوق الملكية في رد الودائع في بنك البركة الجزائري مقارنة ببنك السلام.

ثانيا: دور تمويل البنوك الإسلامية الجزائرية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية 2015 . 2017

سيتم تحليل مدى اسهام التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام بالجزائر في تعزيز الفترة التنموية من خلال التعرض إلى تحليل المؤشرات التالية:

- مؤشر نسبة اسهام المصارف الخاصة إلى الناتج المحلي.
- مؤشر مدى اسهام المصارف في توفير فرص العمل.

1- نسبة إجمالي تمويلات مصرف السلام الجزائر إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (20): نسب اسهام مصرف السلام الجزائري في الناتج المحلي 2015 . 2016

الوحدة: **القيمة :(مليون دج) ـــ النسبة المئوية:**

%

المؤشر	crédit	GDP	Crédit/GDP	GDPNP	Crédit/GDPNP
2015	23130277	5777690	0.4	12214100	0.19
2016	30845987	5968350	0.5	13042100	0.24
2017	47439033	6069810	0.78	13862700	0.34

المصدر: على قابوسة، عقبة ريمة وآخرون، أنماط هيكل التمويل في المصارف الخاصة ودورها في تعزيز القدرة التنموية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد الأول، 2019، صفحة 497.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة اجمالي تمويل مصرف السلام الجزائري إلى الناتج المحلي لم تتجاوز 01 % ولكن على العموم شهدت هذه النسبة منحنى متزايد حيث كانت أعلى نسبة مسجلة سنة 2017 ب 0.78 % أما أدنى نسبة كانت ب 0.4 % سنة 2015.

. مصرف السلام في زيادة فرص العمل

جدول رقم (21): تغير عدد الموظفين في بنك السلام

السنوات	الموظفين الجدد	إجمالي الموظفين الجدد
2015	-	228
2016	45	272
2017	70	325
2018	171	496

المصدر: على قابوسة، عقبة ريمي وآخرون، أنماط هياكل التمويل في المصارف الخاصة ودرها في تعزيزالقدرة التنموية، مجلة الجامعة الاسمرية، العدد الأول، سنة 2019، صفحة 500.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد الموظفين لمصرف السلام في تزايد مستمر فقد انتقل من 228 موظف في سنة 2015 إلى 496 موظف سنة 2018 أي بزيادة 268 موظف جديد هذا راجع إلى زيادة فروع مصرف السلام الجزائري.

2 . نسب اجمالي تمويل مصرف البركة الجزائري إلى الناتج المحلي الاجمالي

الجدول رقم (22): نسب اسهام صرف البركة الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي لفترة 2015 . 2017

الوحدة: القيمة (مليون دج) . النسبة %

المؤشرات / السنوات	crédit	GDP	Credit/ GDP	GDPNP	Credit/GDPNP
2015	96453	5577690	1.73	12214100	0.79
2016	110711	5968350	1.85	13042100	0.85
2017	139677	6069810	2.33	13862700	1.08

المصـــدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات التقارير الســنوية لمصــرف البركة الجزائر خلال فترة 2015 . 2017

نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسب تمويل مصرف البركة الجزائري إلى الناتج المحلي الاجمال عرف تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث أعلى نسبة مسجلة سنة 2017 قدرت ب 2.3% وأدنى نسبة سجلت سنة 2015 وقدرت ب 1.73 %، أما بالنســبة لاجمالي التمويل ذات المصــرف إلى الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات خلال مدة البحث فهي أيضا كانت في منحى متزايد، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2017 قدرت ب 1.08 % في حين سجلت أدنى قيمة سنة 2015 قدرت ب 0.79 %.

الجدول رقم (23): دور مصرف البركة في زيادة فرص العمل

السنوات	الموظفين الجدد	إجمالي الموظفين
2015	-	873
2016	52	925
2017	13	938

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على تقارير بنك البركة 2016 . 2018

تشــير معطيات الجدول أعلاه إلى تزايد عدد الموظفين التابعين لمصــرف البركة فقد انتقل من 873 موظف ســنة 2015 إلى 938 موظف ســنة 2017 أي بزيادة 65 موظف وهذا راجع إلى زيادة فروع مصــرف البركة الجزائري وسيضفي إلى خلق مزايا اقتصادية منها زيادة منح التمويلات بمختلف أشكالها.

المطلب الثالث: تحديات ومتطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أولا: التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية:

يمكن تقسيمها إلى قسمين:

- معوقات داخلية متعلقة بالعمل المؤسسي ذاته داخل المصارف الإسلامية
- معوقات خارجية متعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية

1- المعوقات الداخلية: المتعلقة بالعمل المؤسسي ذاته تتمثل في:

- ضعف العمل الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامية لاسيما المتعلقة بالمعاملات الشرعية وعلى وجه الخصوص المرابحة وضوابطها الشرعية باعتبارها تمثل أكثر من 90 % من تعاملات المصارف الإسلامية.
- عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها ورغبة بعض العاملين في المصارف الإسلامية وبعض المتعاملين معها في سرعة إنجاز المعاملة في أقل وقت ممكن ولو على حساب الضوابط الشرعية والالتزام بتسلسل الاجراءات.
- قلة خبرة المضاربين والمشاركين المتعاملين مع المصارف الإسلامية في الأعمال والأنشطة الاستثمارية فضلا عن الانحدار الأخلاقي المتعلق بالأمانة والسلوك القويم.
- ضعف نظام المراجعة والرقابة الداخلية والمالية على معاملات المصارف الإسلامية حتى باتت الأخطاء والمخالفات جزءا من إجراءات العمل.
- ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية.
- عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجلس إدارات المصارف الإسلامية وتأثرها بالنظام المصرفي في الدولة.[1]
- انعدام الأطر المصرفية ذات التكوين الشرعي: أن انعدام الأطر المصرفية ذات التكوين الشرعي أو المزاوجة بين التكوين المصرفي الكلاسيكي المحض والصيرفة الإسلامية ذات المرجع الشرعي في التكوين.
- تعقيد الاجراءات الإدارية : من الأسباب التي أبعدت الناس عن التعامل مع البنك الإسلامي الإجراءات الإدارية المصاحبة للعقد لأن أغلب الملفات في عملية عقد المرابحة تعالج لدى المؤسسة الأصلية الرئيسية.[2]
- ضعف دور هيئات الرقابة الشرعية في مواكبة التطورات المتسارعة في الصناعة المالية الإسلامية وانتشار البنوك والأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية بمعدل لم يسبق له مثيل.[3]

2 . المعوقات الخارجية:

- غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنظام النقدي الجزائري هذا زيادة على صعوبة حصول هذه البنوك على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من الأحكام المتبناة من طرفها والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها عن طريق التعاقد

[1] . أسيا الوافي، ظوابط المصارف الاسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2018، صفحة 270.

[2] . محمد حمودان، المنتجات التمويلية البديلة لدى البنوك التشاركية الواقع والأفاق، المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، المغرب، العدد 5، سنة 2020، صفحة 65.

[3] . فلة عاشور، مسعودة نصبة، المؤسسات المالية ودورها في دعم الصناعة المالية الاسلامية والعمل المصرفي الاسلامي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، الجزائر، العدد 2، ديسمبر 2017، صفحة 245.

التي تتعامل على أساسها هذه البنوك مع المؤسسات المالية الكلاسيكية والتي تتعامل بطريقة الفوائد الربوية.[1]

- البنك المركزي لا يراعي اختلاف بيئة المصارف التقليدية عن تلك التي ينبغي أن تعمل فيها المصارف الإسلامية [2]، حيث أدوات وأساليب الرقابة والإشراف لبنك الجزائر على المصارف الإسلامية تحتاج إلى تعديل حتى تتلاءم مع القواعد الشرعية التي تلتزم بها هذه المصارف وهي تشمل نسبة الاحتياطي الإلزامي . دور الملجأ الأخير للإقراض . نسبة السيولة معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال.
- البيئة القانونية: تعتبر الصيرفة الإسلامية بالجزائر غير مقننة الأمر الذي ينعكس على نقص في القانون المصرفي أين لا يعتبر المصرف الإسلامي مضارب اتجاه المودعين على عكس المصارف التقليدية.
- المنافسة الحادة من طرف المصارف التقليدية التي تعتمد على نظام ذو قبول عام ويعتبر معروف لدى الجميع مما قد يؤدي بالعملاء للميل إليها.[3]
- اعتماد عامة الناس منذ عقود وآلفو التعامل مع البنوك الإسلامية مما جعل الأمر طبيعيا ومقبولا عندهم في المعاملات المالية سواء في جانبها الاستثماري أو الاستهلاكي وقد خلق ذلك نوعا من الانطباع بعدم إمكانية إحداث البنوك الإسلامية مما أثر على عدم الجدية في الطلب وعدم الوعي بأهمية هذه التمويلات البديلة. [4]

ثانيا: متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1 . التكيف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر:

- تكيف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، من خلال وضع قانون خاص يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:
- تشكيل لجنة متخصصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية.
- قيام التعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه وهذا مثل بنك الجزائر ، وزارة المالية ، جمعية البنوك والمؤسسات المالية ، ثم أخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون .[5]

---

[1] . بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مرجع سبق ذكره، صفحة 86.

[2] . أسيا الوافي، ظوابط المصارف الاسلامية للوقاية من الأزمات المالية، مرجع سبق ذكره، صفحة 271.

[3] . الجوزي جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الاسلامية والتقليدية، مرجع سبق ذكره، صفحة 83 . 85.

[4] . محمد حمودان، المنتجات التمويلية البديلة لدى البنوك التشاركية الواقع والأفاق، مرجع سبق ذكره، صفحة 65.

[5]. عوادي مصطفى، متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، صفحة 14.

- تنظيم العلاقة مع بنك الجزائر : ان الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية ،يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابية ، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها ، وتنظيم هذه العلاقة يكون بالضرورة كما ذكرنا سابقا سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية .[1]

2 . تنظيم الرقابة الشرعية:

- ضرورة التكامل والتنسيق بين المصارف الإسلامية فيما يتعلق بأنشطة هيئات الشرعية إذ أن العمل الجماعي في هذا الشأن سيعزز من ثقة بين المصارف وعملائها من حيث طبيعة صيغ التمويل ، مسموح بها وما تجيزه هذه الهيئات بشكل جماعي وليس فردي .[2]
- استحداث هيئة الرقابة العليا في ظل الاختلافات الفقهية وصعوبة توحيد الفتوى بين البنوك الإسلامية في ظل عدم إلزامية الفتاوى الصادرة عن المجامع الفقهية الإسلامية العالمية، في سبيل توحيد قواعد عمل البنوك قدر الإمكان داخل البلد الواحد ويكون من المفيد وضع ضمن هيئات البنك المركزي هيئة شرعية عليا تتولى الرقابة على المصارف الإسلامية[3].

3 . **الاهتمام بالموارد البشرية والمادية:**

- عدم إلمام بعض العاملين في المصارف الإسلامية بأهداف ومبادئ الصيرفة الإسلامية كالعدل، الصدق، الوفاء، والابتعاد عن الغش والاحتكار.
- العمل على تطوير الموارد البشرية في المصارف الإسلامية من خلال إنشاء كليات متخصصة للنشاط المالي المصرفي الإسلامي.
- الاهتمام بالوسائل التقنية الحديثة لتقديم خدمة متميزة للعملاء ، مواكبة لتلك التغيرات في المصارف التقليدية من الناحية الفنية .[4]

---

[1] . سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، الجزائر 2009، صفحة 311.

[2]. أسيا الوافي، ظوابط المصارف الاسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، صفحة 274.

[3] الجوزي جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الاسلامية والتقليدية، مرجع سبق ذكره، صفحة 95.

[4]. أسيا الوافي، ظوابط المصارف الاسلامية للوقاية من الأزمات المالية العالمية، المرجع نفسه، صفحة 297.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التطرق إلى واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وهذا بالتعرف على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر والمتمثلة في (بنك السلام وبنك البركة) وطبيعة الأنشطة التي تمارسها والتي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بشكل حقيقي وذلك باستخدام مختلف صيغ التمويل المصرفي من مضاربة ، مشاركة ،مرابحة وغيرها وهذا ما أثبته التطور الملحوظ لمرد ودية هذه البنوك ، إلا أن مساهمتها تظل محدودة وضئيلة مقارنة مع بالبنوك التقليدية ، في حين البنوك الإسلامية قادرة على تجميع مدخراتها الوطنية فهي أكثر كفاءة في اجتذاب أفراد المجتمع الجزائري نحو الأساليب التمويلية الإسلامية. ولهذا أعطت الحكومة الجزائرية رسميا التصريح للبنوك التقليدية والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر لدعم الصيرفة الإسلامية والسماح بالعمل بها بهدف مواجهة مشكلة السيولة التي خلقتها الأزمة المالية الحالية، ألا أنها تواجه عدة انتقادات من حيث أهدافها ومقومات تطبيقها على أرض الواقع، حيث لا تزال الصيرفة الإسلامية تواجه صعوبات كبيرة أهمها:

- عدم تقنين عمل البنوك الإسلامية في الجزائر وتنظيم علاقتها بالجزائر.
- نقص كبير في المتخصصين والتقنيين المؤهلين لتسيير نشاط البنوك الإسلامية.

وبالتالي يتطلب نجاح الصيرفة الإسلامية في البلاد وإسهامها في تعزيز التنمية الاقتصادية، توفير بيئة مالية وتشريعية قوية، ويمكن اعتبار صدور قانون الصيرفة التشاركية خطوة أولية لتقنين الصيرفة الإسلامية في الجزائر. فالوازع الديني يفرض نفسه في عدم التعامل مع المصارف الربوية في الجزائر.

الخاتمة

تعتبر المنظومة المصرفية من أهم العناصر الأساسية المتحكمة في أداء الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، لذلك وجب على النظام المصرفي الجزائري التكيف مع البيئة المحيطة به والأوضاع الجديدة التي تعيشها الجزائر، ولذلك تطرقنا في هذه الدراسة الى الصيرفة الإسلامية التي جاءت بعنوان " **توجه النظام المصرفي الجزائري نحو الصيرفة الاسلامية** " والتي تناولت الإشكالية التالية: **ما مدى قابلية النظام المصرفي الجزائري لتبني الصيرفة الإسلامية؟ وفيما تتمثل أهم تحدياتها ومتطلباتها؟**

فالصيرفة الاسلامية في الجزائر حديثة العهد إلا أنها أثبتت جدارتها وتجلت في بنكين اسلاميين (بنك البركة، بنك السلام) وباعتماد أساليب تمويلها من طرف البنوك التقليدية الأخرى وفق شروط معينة.

ولخصت الدراسة إلى ما يلي:

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: إن الاصلاحات المصرفية في الجزائر تسمح بخلق مجال ضيق لتطور البنوك الاسلامية فقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية لأن السبب الرئيسي في حصر البنوك الاسلامية هي الاجراءات التشريعية والتنظيمية الحالية.

الفرضية الثانية: يمكن اعتبار قانون الصيرفة الاسلامية خطوة إيجابية لوضع إطار قانوني خاص ينظم البنوك الاسلامية في الجزائر فقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية لأن رغم كل الانتقادات التي وجهت لهذه الاجراءات والتي لها بعض الآثار السلبية على البنوك الاسلامية في الجزائر إلا أنها تعد أولى قوانين التي اعترفت بالمعاملات المالية الإسلامية بالشكل مباشر وصريح.

الفرضية الثالثة: يمكن مواجهة التحديات التي تعيق تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتكييف القوانين المصرفية الحالية مع مبادئ وأحكام المصارف الإسلامية المطابقة للشريعة الإسلامية، فقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية حيث تعد القوانين والتشريعات المصرفية الحالية من أهم المعيقات.

نتائج الدراسة:

1- نجاح تجربة المصارف الاسلامية يرجع إلى طبيعة نشاطها الذي يعتمد على تطبيق الشريعة الاسلامية من خلال استخدام صيغ التمويل الاسلامي.

2- البنوك الاسلامية في الجزائر هي مصارف تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية حتى إشراف هيئة الشرعية لكل بنك، باستثناء تعاملها مع بنك الجزائر الذي يتعامل معها وفق قوانين وضوابط النظام المصرفي التقليدي (الربوي).

3- البنوك الاسلامية في الجزائر لازالت لم تحظى بتنظيم تشريعي خاص بها فلحد الآن لا يوجد قانون خاص بالبنوك الاسلامية.

4- شهدت البنوك الاسلامية في الجزائر نمو ملحوظ في السنوات الأخيرة وهذا بالنظر إلى مردودية كل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري.

5- لا تطبق البنوك الاسلامية جميع صيغ التمويل الاسلامي، فبعض الصيغ كالمزرعة، المغارسة، المساقاة لم تطبق لحد الآن وعمل بصيغ المشاركة والمضاربة ضئيل جدا.

6- بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الاصلاحات المصرفية الجزائرية إلا أنها لم تنعكس ايجابا على تحسين أداء البنوك الجزائرية والخدمات المصرفية المقدمة.

7- يمكن للمصارف الاسلامية أن تساهم بشكل كبير في عملية التنمية من خلال دورها الهام في التأثير على النشاط الاقتصادي الحقيقي والاجتماعي.

8- يمكن إرجاع أسباب عدم الكفاءة لدى البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية إلى مجموعة أسباب أهمها: وجود العراقيل التشريعية والتنظيمية.

- المنافسة غير المتكافئة التي تتعرض لها البنوك الاسلامية من طرف البنوك التقليدية فهذه الأخيرة تقوم بممارسة العمل المصرفي الربوي فضلا عن ممارسة أساليب التمويل الاسلامي.

9- التعديل للقوانين الصرفية (قانون النقد والقرض 90 / 10) وفق لأحكام الشريعة الاسلامية سيسمح بتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر الى حد ما.

10- الاعتماد على تقييم الأداء المالي من قبل إدارة البنوك يتيح لها امكانية تحديد الانحرافات والأسباب، وكيفية معالجتها ورسم السياسة المناسبة لتحسين مستوى الأداء على البنك.

الاقتراحات والتوصيات:

1- خلق هيئة شرعية للرقابة والإشراف فعالة بغرض مراقبة ودعم البنوك الاسلامية والعمل على إيجاد آلية توحيد الفتاوى الشرعية الخاصة بالمعاملات الاسلامية ووضع مناهج لذلك يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

2- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية.

3- الوازع الديني الذي يفرض نفسه بعدم التعامل مع المصارف الربوية حتى وإن لهذي الأخيرة دور إيجابي على الاقتصاد يستدعي ضرورة فسح مجال أكبر أمام البنوك الاسلامية.

4- تشجيع المبادرات في شتى المجالات التي لها علاقة بالصيرفة الاسلامية ووضع تسهيلات أمام إنشاء البنوك الاسلامية.

5- ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة بالمصارف الاسلامية في الجانب الشرعي ليحسن ذلك من كفاءتهم.

6- إدراج ملف الصيرفة الاسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية وإعطائها المكانة اللائقة ضمن أولويات إصلاح الاقتصاد الجزائري.

7- التأكيد على ضرورة سن المزيد من القوانين والتشريعات التي تساهم في استيعاب مبادئ عمل البنوك الاسلامية.

أفاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الأفاق المستقبلية للباحثين في مجال الصيرفة الاسلامية في الجزائر:

1- دور الجانب الاجتماعي للبنوك الاسلامية في تحقيق الميزة التنافسية.

2- تقييم الصيغ التمويلية في البنوك الاسلامية الجزائرية.

3- تقييم هيئات الرقابة الشرعية المتواجدة على مستوى البنوك الاسلامية الجزائرية.

4- امكانية تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية.

5- التأثيرات السلبية لقانون الصيرفة الاسلامية على البنوك الاسلامية الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1 . الكتب:

1- أبو شـهد عبد الناصـر البراني، إدارة المخاطر في المصـارف الاسـلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشـر والتوزيع، الأردن، 2013.

2- أحمد عبد الفتاح أبو عبيدة، المصـارف الإسـلامية ودورها في تعزيز القطاع المصـرفي، دار الجامعة، مصـر 2003.

3- أشرف محمد دوابة، الاستثمار في الاسلام، الطبعة الأولى، دار السلام، 2009.

4- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2013.

5- خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة الجزائر، 2008.

6- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، إدارة المؤسسات المالية والمصرفية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.

7- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي (مفاهيم، تحاليل، تقنيات)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

8- رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المكتبي، دمشق، 2009.

9- شـعبان محمد علي أحمد، السياسـات النقدية والمصـرفية للبنك المركزي في إطار النظام المصـرفي الإسـلامي، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.

10- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

11- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الاسلامي في الصيرفة الاسلامية، الطبعة الأولى، دار الجامعية، الاسكندرية سنة 2014.

12- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقد والبنوك الاساسية المستحدثات، دار الجامعة، القاهرة، 2007.

13- فايزة لعراف، مدى تكيف النظام المصـــرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل أهم انعكاســـات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، سنة 2013.

14- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث الأردن، 2006.

15- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، 2006.

16- محمد محمود العجلوني، البنوك الاســـلامية، أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصـــرفية، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

17- محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2009.

18- محمود حسـين الوادي وحسـين محمد سـمحان، المصـارف الإسـلامية، الطبعة الرابعة، دار المسـيرة للنشـر والتوزيع، عمان 2012.

19- محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعة، 2013.

20- منير ابراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع المعارف، مصر، 2002.

2 . المذكرات والأطروحات:

1- اختير فريدة، الرقابة المصرفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017 / 2018.

2- أسيا الوافي، ضوابط المصارف الإسلامية للرقابة من الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2018/2017.

3- تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المالي، شهادة دكتوراه المنشورة جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016 / 2017.

4- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، أطروحة الدكتوراه، 2011 / 2012.

5- عصام بوزيد، محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016/2015.

6- فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2017/2016.

7- فضالة خالد، دور الاقتصاد الإسلامي في إرساء المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة 2019/2018.

8- مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2011.

3 . المجلات:

1- بن براهيم العالي، رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الاسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 33، الجزائر، 2018

2- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الجزائر، العدد، 2018.

3- الجوزي جميلة، حدو علي، دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الخاصة حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري، مجلة الجزائر للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016.

4- سليمان ناصر عبد الحميد بوشرمة، متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 7، 2009.

5- سليمان ناصر، تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر الواقع والأفاق من خلال دراسة تقيمية مختصرة، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 04 . 2006،

6- صباح رحيم مهدي، مجيد عبد العالي الجباني، إدارة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى المجلد 8 ال عدد1، 2018.

7- طلحة عبد القادر، يزيد قادة، صـــوار يوســـف، واقع البنوك الاســـلامية كبديل للبنوك التقليدية، المجلة المالية والأسواق، العدد 5 ،5 سبتمبر 2016.

8- الطيب بولحية، عمر بوجمعة، تقييم الأداء على البنوك على البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، الجزائر، 2016.

9- عبد الحميد برحومة، منير عزوز، أســاليب تمويل مشــاريع القطاع الصــناعي بالاعتماد على محفظة التمويل البنكية الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، العدد 01 . 2016.

10- علي قابوس، عتبة ريمي، وآخرون، أنماط هيكل التمويل في المصـــارف الخاصـــة ودورها في تعزيز القدرة التنموية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد الأول، يونيو 2019.

11- فلة عاشور، مسعودة نصيبة، المؤسسات المالية ودورها في دعم الصناعة المالية الإسلامية، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، الجزائر، العدد 2 ديسمبر 2017، ص 245.

12- محمد الأمين عيراش، عبد العزيز طيبة، عمار طهرات، معيقات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الريادة الاقتصاديات الأعمال، العدد 3، الجزائر، جانفي 2020.

13- محمد حمودان، المنتجات التمويلية البديلة لدى البنوك التشـــاركية الواقع والأفاق، المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، المغرب، العدد 5، سنة 2020.

14- هبة عبد المعتم، انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية، دراسات اقتصادية، العدد 35، أبو ظبي أغسطس 2016.

4 . المؤتمرات والملتقيات:

1- حسـين الرفاعي، مبادئ العمل الإسـلامي، ورقة بحثية مقدمة ملتقى الفقه المصـرفي الإسـلامي الأول، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة 4 . 5 يناير 2016.

2- عمر فرحاتي، لمتطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 06 /07 ديسمبر 2017.

3- محمد الطاهر الهاشمي، أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية وأثرها التنموية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، تركيا 16 . 17 أفريل 2018.

4- وليد هوميل عوجان، الرقابة على المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي 31 مايو . 3 يونيو 2009.

5 . القوانين والمراسيم:

1- بنك الجزائر، نظام رقم 18 ـ 02 الموافق ل 4 نوفمبر سنة 2018، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المصرفية، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 73 ،2018.

2- بنك الجزائر، نظام رقم 20 ـــ 02 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 16 ،2020.

3- نص المادة 49 من القانون 17 . 10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 12 أكتوبر 2017.

4- نص المادة 9 من الأمر رقم 03 ـ 11 المتعلقة بقائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ال عدد12، 21 مارس 2020.

6 . قائمة التقارير:

1- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهاتها سنة 2018 ـــ بنك الجزائر، سنة 2018.

2- تقرير بنك البركة . الجزائر . 2016 . 2017 . 2018.

3- تقرير بنك السلام . الجزائر . 2016 . 2017 . 2018.

4- تقرير بنك الجزائر . التطور الاقتصادي والنقدية للجزائر، سنة 2018.

7 . قائمة المواقع الالكترونية:

1- www.albaraka –bank .com
2- www. Alsalam algeria. com.
3- http// : algeriemaitenant.com.
4- www.imf.org /AR 2019.

8 . قائمة الجرائد:

1- سليمان ناصر، لامناص من الصيرفة الإسلامية جريدة الحوار سنة 2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- siray Ahmed، Fayaz Ahmed، Islamic finance more expectation and less disappointment Investment Management Financial Innovations Volume 14, Issue 2017.

2- Fazlu rrahman, syarif, Reyulatory Framework for Islamic financail institutions Less learnt Between malaysia and indonesia, Halal produt and Research volume 2 Nomor 2 Desember 2019.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية العامة لبنك السلام الجزائري

أعدت البيانات المالية بآلاف الدينار الجزائري حسب متطلبات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي

(1 دولار = 115.19 دج بتاريخ 2017/12/31)

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2018	2017
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 980 262	34 846 456
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	حسابات جارية لدى الهيئات المالية	2.2	276 872	848 213
5	تمويل الزبائن	3.2	75 339 606	45 454 481
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية-أصول	4.2	31 254	26 386
8	الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	123 897	61 730
9	أصول أخرى	6.2	1 185 225	335 675
10	حسابات التسوية	7.2	394 440	262 280
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	739 902	576 558
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	3 939 365	3 315 923
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	86 236	35 627
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**110 109 059**	**85 775 329**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الخصوم	الإيضاح	2018	2017
1	البنك المركزي			
2	التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	53 031	15 996
3	التزامات تجاه الزبائن	13.2	70 615 294	53 717 182
4	التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	14 816 207	10 925 029
5	الضرائب الجارية-خصوم	15.2	746 507	136 039
6	الضرائب المؤجلة-خصوم			
7	خصوم أخرى	16.2	1 817 870	1 407 383
8	حسابات التسوية	17.2	3 501 519	2 385 541
9	مؤونات لتغطية المخاطر ولأعباء	18.2	308 180	74 375
10	إعانات التجهيز -إعانات أخرى للاستثمارات			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	945 502	551 105
12	ديون تابعة			
13	رأس المال		10 000 000	10 000 000
14	علاوات مرتبطة برأس المال			
15	احتياطات	20.2	4 820 009	5 381 433
16	فارق التقييم			
17	فارق إعادة التقييم			
18	ترحيل من جديد (+/-)	21.2	66 925	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)		2 418 015	1 181 246
	مجموع الخصوم		**110 109 059**	**85 775 329**

خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الالتزامات	الإيضاح	2018	2017
أ	**التزامات ممنوحة**			
1	التزامات التمويل لصالح الهيئات المالية			
2	التزامات التمويل لصالح الزبائن	1.3	25 691 174	23 498 892
3	التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية			
4	التزامات ضمان بأمر من الزبائن	2.3	6 652 933	6 399 363
5	التزامات أخرى ممنوحة			
ب	**التزامات محصل عليها**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3.3	4 074 746	4 466 769
8	التزامات أخرى محصل عليها	4.3	49 851 715	32 417 578

الملحق رقم (02): نتائج خارج الميزانية لبنك السلام الجزائري

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2018	2017
1	+ أرباح ونواتج التشغيل	1.4	5 446 523	3 329 013
2	- نصيب المودعين في الأرباح	2.4	595 517	297 918
3	+عمولات (نواتج)	1.4	2 081 278	947 052
4	-عمولات (أعباء)	2.4	9 130	6 140
5	+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	92 504	17 520
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**7 015 658**	**3 989 527**
10	- أعباء استغلال عامة	3.4	2 270 923	1 561 925
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	4.4	276 733	257 544
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**		**4 468 002**	**2 170 058**
13	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	5.4	1 197 266	1 026 456
14	+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	65 230	484 283
15	**نتائج الاستغلال**		**3 335 966**	**1 627 885**
16	+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)			
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**نتائج قبل الضريبة**		**3 335 966**	**1 627 885**
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	7.4	917 951	446 639
21	**النتائج الصافي للسنة المالية**	**8.4**	**2 418 015**	**1 181 246**

الملحق رقم (03): اجمالي الاصول لبنك البركة الجزائري

حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2016	2015
1	+ أرباح و نواتج التشغيل	1.4	2 261 997	1 758 252
2	نصيب المودعين في الأرباح	2.4	205 547	125 930
3	+ عمولات (نواتج)	3.4	717 907	584 807
4	– عمولات (أعباء)	4.4	5 083	2 880
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى			35
8	– أعباء النشاطات الأخرى	5.4	78	
9	**الناتج البنكي**		**2 769 196**	**2 214 284**
10	– أعباء إستغلال عامة	6.4	1 365 471	915 333
11	– مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	7.4	225 787	201 686
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**1 177 938**	**1 097 265**
13	– مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	8.4	344 379	803 866
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	9.4	668 725	183 981
15	**ناتج الإستغلال**		**1 502 284**	**477 380**
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	10.4	3 102	
18	– العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**1 505 386**	**477 380**
20	– ضرائب على النتائج و ما يماثلها	11.4	425 300	176 023
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	**12.4**	**1 080 086**	**301 357**

الملحق رقم (04): جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري لسنة 2018/2017

حسابات النتائج

ألاف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2017	2018
1	+ إيرادات الاستغلال	4,1	9 564 132	11 700 326
2	- تكاليف الاستغلال	4,2	2 779 415	3 287 708
3	+ عمولات (إيرادات)	4,3	1 702 089	1 195 850
4	-عمولات (تكاليف)	4,4	379 960	355 156
5	+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0	0
6	+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0	0
7	+ إيراد النشاطات الأخرى	4,5	621 464	2 679 374
8	- تكاليف النشاطات الأخرى	4,6	59 368	83 052
9	**الإيراد المصرفي الصافي**		**8 668 943**	**11 849 634**
10	- تكاليف استغلال عامة	4,7	2 970 959	3 270 618
11	- مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4,8	282 840	268 528
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**		**5 415 144**	**8 310 487**
13	مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4,9	1 102 522	1 412 541
14	+ استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4,10	678 289	383 217
15	**نتيجة الاستغلال**		**4 990 911**	**7 281 163**
16	+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول الأخرى		0	0
17	+ عناصر غير عادية (إيرادات)		0	0
18	-عناصر غير عادية(تكاليف)		0	0
19	**النتيجة قبل الضرائب**		**4 990 911**	**7 281 163**
20	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	4,11	1 442 496	2 114 591
21	**النتيجة بعد الضريبة**	4,12	**3 548 414**	**5 166 572**

الملحق رقم (05): جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري لسنة 2016/2015

حسابات النتائج

بآلاف الدينار

رقم	البيان	المذكرة	السنوات المالية	
			2016	2015
1	+إيرادات الاستغلال	4.1	8.663.371	7.811.704
2	- تكاليف الاستغلال	4.2	2.081.981	2.078.442
3	+عمولات (إيرادات)	4.3	1.877.336	1.932.751
4	- عمولات (تكاليف)	4.4	407.301	363.151
5	-/+ ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع		0.00	0.00
6	-/+ ربح او خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع		0.00	0.00
7	+إيراد النشاطات الأخرى	4.5	547.137	568.060
8	- تكاليف النشاطات الأخرى	4.6	59.575	52.730
9	**الإيراد المصرفي الصافي**		**8.538.986**	**7.818.191**
10	- تكاليف استغلال عامة	4.7	2.789.406	2.729.989
11	مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	4.8	272.403	258.707
12	**نتيجة الاستغلال الخامة**		**5.477.177**	**4.829.496**
13	مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	4.9	818.902	537.337
14	استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	4.10	710.950	1.349.629
15	**نتيجة الاستغلال**		**5.369.225**	**5.641.788**
16	-/+ ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى		0.00	0.00
17	+عناصر غير عادية (إيرادات)		0.00	0.00
18	- عناصر غير عادية(تكاليف)		0.00	0.00
19	**النتيجة قبل الضرائب**		**5.369.225**	**5.641.788**
20	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	4.11	1.385.657	1.533.870
21	**النتيجة بعد الضريبة**	**4.12**	**3.983.568**	**4.107.918**

الملحق رقم (06): جدول اجمالي الخصوم لبنك البركة الجزائري لسنة 2018/2017.

الخصوم

ألف دج

	البند		السنوات المالية	
			2017	2018
1	البنك المركزي		0	0
2	ديون اتجاه المؤسسات	2,11	52 421	111 220
3	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	2,12	164 849 660	176 343 367
4	ديون ممثلة بسند	2,13	43 042 478	47 540 639
5	ضرائب جارية-خصوم	2,14	1 818 414	2 985 429
6	ضرائب مؤجلة-خصوم		0	0
7	خصوم أخرى	2,15	12 014 612	13 684 771
8	حسابات التسوية	2,16	2 309 184	2 901 047
9	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	2,17	761 196	749 563
10	عائات.عتاد و اعانات أخرى ستتمارات		0	0
11	صندوق المخاطر المصرفية	2,18	2 998 001	3 431 939
12	ديون مرتبطة		0	0
13	رأس المال الاجتماعي	2,19	15 000 000	15 000 000
14	علاوة على رأس المال		0	0
15	الاحتياطات	2,20	1 273 107	2 157 459
16	فارق التقييم		0	0
17	فارق اعادة التقييم	2,21	894 672	894 672
18	نتيجة مرحلة (+/-)		70 534	29 150
19	نتيجة السنة المالية (+)		3 548 414	5 166 572
	مجموع الخصوم		248 632 693	270 995 828

الملحق رقم (07): جدول اجمالي الاصول لبنك البركة الجزائري لسنة 2018/2017.

الأصـــول

ألف دج

	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2017	2018
1	الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	2,1	99 616 004	105 021 946
2	أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية		0	0
3	أصول مالية قابلة للبيع		0	0
4	تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	2,2	3 123 641	2 299 974
5	تمويلات ممنوحة للزبائن	2,3	136 553 370	154 159 890
6	أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق		0	0
7	ضرائب جارية -أصول	2,4	1 391 936	1 371 219
8	ضرائب مؤجلة-أصول	2,5	205 398	234 347
9	أصول أخرى	2,6	1 824 740	1 904 003
10	حسابات التسوية	2,7	645 644	563 965
11	المساهمة في شركاته مؤسسات و وحدات	2,8	1 718 778	1 720 806
12	عقارات مخصصة كودائع		0	0
13	أصول ثابتة	2,9	3 553 182	3 719 679
14	أصول غير ثابتة	2,10	0	0
15	فارق الاقتناء		0	0
	مجموع الأصول		248 632 693	270 995 828